مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9676

الجمعة، 28 حزيران/يونيه 2024، الساعة 10/05

نيويورك

الرئيس	السيد هوانغ	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد بن جامع
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغز – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق	السيد فيرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب الكلمة ممثل الاتحاد الروسي.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): تسجيلا للموقف، نود أن نسجل عدم موافقتنا المبدئية على قرار الرئاسة دعوة ممثلي أوكرانيا والاتحاد الأوروبي إلى هذه الجلسة.

من الواضح أن هذين المشاركين لا علاقة لهما بالمسألة الإقليمية المقترح مناقشتها في إطار بند جدول الأعمال "عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية" ولن يساهما أي مساهمة مجدية في المناقشة. ومن الواضح أيضا أن الغرض الوحيد من حضورهم هذه الجلسة لمجلس الأمن هو تسييسها والانضمام إلى جوقة الدول الغربية الأعضاء في مجلس الأمن في تكرار الادعاءات الباطلة التي تماثل أخبار الصحافة الصفراء. ويجري كل ذلك من أجل السماح لهذين المشاركين بالمساهمة في الادعاءات الباطلة التي نعلم أنا سيدلى بها هنا اليوم.

نرى أن من المؤسف أن الرئاسة الكورية الجنوبية، من أجل تحقيق المصالح الجماعية الانتهازية للغرب، اختارت مرة أخرى خلال فترة ولايتها انتهاك مبدأ الحياد الذي من واجب رئيس مجلس الأمن أن يلتزم به. وهذا لا يشكل إساءة استخدام لرئاسة مجلس الأمن فحسب، بل يمثل أيضاً عدم وفاء الرئاسة بواجباتها. وللأسف، فإن ذلك وصمة عار كبيرة على سمعة جمهورية كوريا بصفتها الدولة التي تتولى رئاسة مجلس الأمن. وأود أن أؤكد بادئ ذي بدء أنني لن ستمع لبياني هذين المتكلمين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أدلي ببيان موجز تأييدا لمشاركة أوكرانيا في هذه الجلسة بموجب المادة 37 والاتحاد الأوروبي بموجب المادة 39.

إن مشاركة أوكرانيا أمر وجيه فيما يتعلق بهذا البند من جدول الأعمال. فروسيا تطلق على الشعب الأوكراني القذائف التسيارية اشترتها بشكل غير قانوني من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتوجد تقارير صحفية كثيرة وموثوقة وتحليلات مفتوحة المصدر تشير إلى وجود أسلحة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أوكرانيا. وأفادت وكالة الأنباء رويترز بأن فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) قام مؤخرا بفحص حطام قذيفة تسيارية أطلقت على مدينة خاركيف في أوكرانيا يوم 2 كانون الثاني/يناير، وخلص إلى أنها صنعت بالتأكيد في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كما نشرت وكالة استخبارات الدفاع التابعة للولايات المتحدة تحليلاً يتضمن مقارنة بصرية لصور تؤكد مرة أخرى استخدام روسيا لقذائف تسيارية صُنعت في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضد أوكرانيا.

ونظراً لحل فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718، يتعين إبقاء التطورات ذات الصلة بانتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للجزاءات قيد نظر المجلس، بالنظر إلى ما لهذه التطورات من آثار أمنية على أوروبا وشبه الجزيرة الكورية ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ. ومن الأهمية بمكان دعوة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية المعنية ومشاركتها لضمان تقديم المعلومات ذات الصلة إلى المجلس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت ممثلة المملكة المتحدة الكلمة.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد المملكة المتحدة أيضا بقوة قرار الرئاسة بمنح أوكرانيا والاتحاد الأوروبي حق المشاركة في مناقشة اليوم. هذه حالة لا لبس فيها. وكما يعلم الجميع في هذه القاعة، هناك أدلة وفيرة على أن أسلحة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تُستخدم من أجل الاستمرار في الحرب الروسية في أوكرانيا، وهي حرب لها آثار مباشرة على استقرار أوروبا وأمنها.

ومن الواضح أن مصالح كل من أوكرانيا والاتحاد الأوروبي تتأثر بانتشار الأسلحة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لذلك

فإن الاستماع إليهما أمر مناسب وصائب ويتسق مع النظام الداخلي المؤقت. صحيح أنهما ربما لم يشاركا من قبل في إطار هذا البند، ولكن، مرة أخرى، لم تبدأ روسيا في انتهاك جزاءات الأمم المتحدة علناً واستخدام أسلحة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حربها في أوكرانيا إلا مؤخراً. ومن الجلي أن المجلس يجب أن يتمكن من تكييف ممارساته استجابةً للأحداث في العالم الحقيقي.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة. وعلى غرار المتكلمين السابقين، أردت أن أعرب عن عدم موافقتي تماما على البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للاتحاد الروسي وتأييدي الواضح لاقتراحكم بدعوة أوكرانيا والاتحاد الأوروبي للمشاركة في هذه الجلسة. كما قالت زميلتي البريطانية للتو – وأعتقد أن جلستنا ستوضح ذلك تمامًا – من الواضح أن أمن أوكرانيا على المحك بسبب ما يحدث بين كوريا الشمالية وروسيا وربما أطراف أخرى، ومن الواضح أن أمن الاتحاد الأوروبي على المحك أيضًا.

لذلك، فإن مشاركة أوكرانيا والاتحاد الأوروبي في هذه الجلسة مشروعة تمامًا. مرة أخرى، أعتقد أن هذه الجلسة ستبين ذلك. وأود أن أختتم بالقول إنني، بطبيعة الحال، آمل أن نتمكن من توضيح الأمور علناً اليوم في مجلس الأمن، وإلى جانب توضيح الأمور، أن نتمكن أيضاً من اتخاذ إجراءات والعودة إلى الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن والتوقف عن الاجتماع في سياق انتهاكات مخزية لتلك القرارات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أحيط علما بالنقاط التي أثارها أعضاء المجلس.

ووفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح؛ والسيد جونا ليف، المدير التنفيذي لمنظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا سعادة السيد ستافروس لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (*تكلمت بالإنكليزية*): طُلب مني اليوم أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن في إطار بند جدول الأعمال المعنون "عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية"، من أجل مناقشة "عمليات نقل الأسلحة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في انتهاك لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة"، بناء على طلب فرنسا واليابان وجمهورية كوريا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

لقد أُطلع المجلس مؤخراً في عدد من المناسبات على عمليات إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذائف تسيارية أو سواتل باستخدام تكنولوجيات القذائف التسيارية. وفي الأشهر الأخيرة، كانت هناك أيضا ادعاءات بنقل قذائف تسيارية وذخائر من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الاتحاد الروسي في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بزعم استخدامها في النزاع في أوكرانيا، الذي يجري شنه في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وأشير إلى أن فريق الخبراء الذي دعم اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن 1718 (2006) يذكر في تقريره النهائي، المؤرخ 7 آذار/مارس 2024، أن الفريق "يحقق في تقارير واردة من دول أعضاء بشأن إمدادات من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة والذخائر التقليدية تمت في انتهاك للجزاءات،" (S/2024/215، الموجز).

وأفهم أن فريق الخبراء كان يستعرض، وفقا لتلك الإشارة في تقريره النهائي، قبل انتهاء ولايته، تقريرا قدمته أوكرانيا عن حطام قذيفة تم العثور عليها في أوكرانيا، بعد ورود معلومات عن قذائف تسيارية قصيرة المدى مصنوعة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتستخدمها القوات المسلحة الروسية في أوكرانيا.

وفي 30 نيسان/أبريل، انتهت ولاية فريق الخبراء الذي دعم اللجنة، بعد أن تم تمديدها باستمرار منذ عام 2009، عندما أنشأ مجلس الأمن الفريق لأول مرة. ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أنه على الرغم من انتهاء ولاية فريق الخبراء، إلا أن لجنة الجزاءات تواصل عملها وستظل تشرف على تنفيذ نظام الجزاءات.

لطالما شكّل الاتجار غير المشروع وغير المنظم بالأسلحة وذخائرها وتحويل مسارها مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي. وللتصدي للمخاطر المرتبطة بعمليات نقل الأسلحة غير المشروعة وغير المنظمة، أبرمت الدول عدداً من المعاهدات والاتفاقات والأطر الدولية والإقليمية والثنائية للحد من الأسلحة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية وتحويل مسارها والقضاء عليه، ولتنظيم تجارة الأسلحة على الصعيد الدولي وتعزيز الشفافية في عمليات نقل الأسلحة.

وتأتي نظم جزاءات مجلس الأمن في مقدمة هذه الجهود الجماعية الدولية للحفاظ على السلام والأمن ومنع عمليات النقل غير المشروع للأسلحة. وأشير إلى أن القرارات ذات الصلة ملزمة قانوناً لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وعلى المستوى الدولي، تُستكمل هذه الجهود وتعززها صكوك أخرى مختلفة، منها على سبيل المثال معاهدة تجارة الأسلحة، وبروتوكول الأسلحة النارية، وبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب التابع له، والإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها. وتختلف هذه الصكوك من حيث النطاق، كما يختلف عدد الدول الأطراف في المعاهدات ذات الصلة، ولكنها جميعا تسترشد بالمبدأ الشامل المتمثل في منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ويجب أن تظل المشاركة العالمية في الصكوك ذات الصلة، فضلاً عن تنفيذها الكامل والفعال، أولوية.

ويجب على الدول المستوردة والمصدرة ودول العبور والإنتاج أن تتصرف بمسؤولية في كل خطوة على طول سلسلة عمليات نقل الأسلحة والذخيرة للحيلولة دون تحويل وجهتها والاتجار غير المشروع بها وإساءة استخدامها. وتكتسي عمليات تقييم المخاطر قبل النقل، وممارسات الوسم وحفظ السجلات وقدرات التعقب أهمية قصوى. كما أن الأمن المادي الفعال وإدارة مخزونات الأسلحة والذخائر، وتدابير الجمارك ومراقبة الحدود هي أيضاً أمور أساسية.

يجب أن تكون أي عملية نقل للأسلحة والذخائر متوافقة مع الإطار القانوني الدولي المعمول به، بما في ذلك بالطبع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ونظم الجزاءات التي تنشئها. وكما ذكر الأمين العام، فإن أي علاقة يقيمها أي بلد مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك الاتحاد الروسي، يجب أن تلتزم التزاما تاما بالجزاءات ذات الصلة التي فرضها مجلس الأمن.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل برنامجها للأسلحة النووية وتطوير وسائل إيصالها. وقد زادت بشكل كبير من أنشطتها في إطلاق القذائف التسيارية في السنوات الأخيرة، بما يتماشى مع خطتها الخمسية للتطوير العسكري، التي كشف النقاب عنها في كانون الثاني/يناير 2021.

ومنذ عام 2022، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أكثر من 100 عملية إطلاق قذائف تسيارية، بما في ذلك قذائف تسيارية عابرة للقارات تعمل بالوقود الصلب ومركبات إطلاق فضائية باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات 1718 (2006) و 1874 (2009) و 2094 (2013) و 2270 (2016) و 2321 (2016) و 2375 (2017) و 2397 (2017).

وفي الآونة الأخيرة، في 26 حزيران/يونيه، قامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بما قيل أنه عملية إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، ورد في التقارير أنها انفجرت بعد فترة وجيزة من الإطلاق. غير أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ادعت أنها أجرت بنجاح تجربة إطلاق تجريبي لنوع جديد من القذائف متعددة الرؤوس الحربية.

وفيما يتعلق بمواصلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الدؤوبة برنامجها النووي، صرح السيد رافائيل غروسي، المدير العام للوكالة

الدولية للطاقة الذرية، في 21 كانون الأول/ديسمبر 2023، بأنه لوحظ تصريف الماء الدافئ من نظام التبريد في مفاعل الماء الخفيف في يونغبيون، وهو ما يدل على أن المفاعل قد وصل إلى درجة الحرج. ومؤخراً، قال المدير العام غروسي، في بيانه الافتتاحي أمام مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 3 حزيران/يونيه، أن الوكالة لاحظت أيضاً مؤشرات على استمرار تشغيل مرفق التخصيب بالطرد المركزي في يونغبيون وتوسيع مرفق آخر في مجمع كانغسون. وعلى الرغم من عدم وجود مؤشرات على حدوث تغييرات حديثة في موقع التجارب النووية في بونغيي – ري فإن الموقع لا يزال مشغولاً.

ولا يزال استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في سعيها الدؤوب إلى تنفيذ برامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، يقوض النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تقوم عليها.

وقد تابعنا بقلق التقارير الواردة عن الأنشطة السيبرانية الخبيثة المنسوبة إلى جهات فاعلة تابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ووفقًا للتقرير النهائي لفريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006)، فإن حجمًا كبيراً من هذه الأنشطة الخبيثة لا يزال مستمراً، ولا سيما من خلال استهداف الشركات ذات الصلة بالعملات الرقمية. وتشمل الاتجاهات الأخرى التي لوحظت استهداف سلاسل التوريد. ولا يتماشى ذلك السلوك المبلغ عنه مع الإطار الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة للسلوك المسؤول للدول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي، بل يزيد من المخاطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين ويقوض الثقة والاستقرار بين الدول.

وختاما، أكرر دعوة الأمين العام لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال الكامل للالتزامات الدولية، بما في ذلك الالتزامات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجب على جميع الدول المعنية أن تتجنب اتخاذ أي إجراء يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التصعيد – ليس فقط في شبه الجزيرة الكورية، ولكن كذلك في مناطق أخرى – وزيادة تقويض نظام الحد من الأسلحة وعدم الانتشار.

ويدعو الأمين العام إلى استئناف المحادثات ويدعو جميع المعنيين إلى تعزيز بيئة مواتية للحوار. وتظل المشاركة الدبلوماسية هي السبيل الوحيد لتحقيق السلام المستدام وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل وقابل لأن يُتَحَقَّق منه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد ليف.

السيد ليف (*تكلم بالإنكليزية*): أبدأ بشكر البعثة الدائمة لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة لمجلس الأمن اليوم، وأهنئ جمهورية كوريا على إنجازاتها خلال عضويتها الحالية.

لقد سعى المجتمع الدولي على مدى عقود إلى مراقبة تجارة الأسلحة التقليدية من أجل الحد من تحويل الأسلحة، وهو فقدان أو سرقة أو إعادة النقل المتعمد للأسلحة التي حُصِلَ عليها بشكل قانوني إلى مستخدمين غير مصرح لهم.

وقد أدى الافتقار إلى البيانات الملموسة والتقارير المفصلة إلى إعاقة تلك الجهود باستمرار، حيث لم تسجل معظم التقارير معلومات فريدة تحدد هوية السلاح، موفرة القليل من المؤشرات على مصدر السلاح، وبالتالي لا توفر سوى القليل من السبل لإجراء المزيد من التحقيقات الفعالة. وقد أحبطت التقارير غير المستندة إلى أسس سليمة وغير المكتملة جهود وضع سياسات الحد من التسلح لفهم التفاعلات التي تسعى إلى السيطرة عليها والتخفيف من حدتها.

تلك بالضبط الفجوة التي تسعى منظمتي، "منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات" إلى سدها. ويقرّ نهجنا المستقل بأن الطريقة الأكثر فعالية لتحديد مصدر الأسلحة والذخائر والأعتدة ذات الصلة التي حُوِّلَت عن مسارها هي توثيقها مباشرة في ساحة المعركة – أو في أقرب نقطة ممكنة من نقطة الاستيلاء أو المصادرة أو الاسترداد.

تضع منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات العنصر المادي في محور تحقيقاتها. ومن خلال نشر فرق التحقيق الميداني على الأرض في النزاعات، تستعيد منظمتي المعلومات الفريدة التي يمكن تتبعها من الأسلحة والذخائر والأعتدة ذات الصلة، مثل الأرقام التسلسلية وأرقام الدفعات والتشغيلات التي تحدد كل صنف على حدة من نقطة الإنتاج وتمكن من تتبعها عبر سلسلة التوريد. وبالتعاون مع الحكومات والقطاع، تتتبع منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات تاريخ نقل كل صنف من خلال سجلات المبيعات والنقل.

وقد قمنا، حتى الآن، بتوثيق ما يقرب من مليون قطعة سلاح وذخيرة ومكوناتها. وبتجميع البيانات عن آلاف العناصر المتتبعة التي استُرِدّت في ساحة المعركة، نقدم صورة دينامية لسلاسل التوريد العالمية ونشير بدقة إلى نقاط الضعف في تلك السلاسل التي تؤدي إلى تحويل مسارها.

تعمل منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات في أوكرانيا منذ عام 2018 على توثيق وتتبع الأسلحة المستخدمة في الهجمات على أراضيها. ومنذ بدء النزاع الحالي في شباط/فبراير 2022، وثّقنا أكثر من 270 سلاحًا تقليديًا متطوراً، وتحديدا طائرات مسيرة وقذائف استُخدمت في الهجمات في أوكرانيا. واكتشفنا خلال هذا العام اتجاهًا في النزاع، وهو استخدام الأسلحة التقليدية التي تصنعها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي كانون الثاني/ يناير 2024، وثّق فريق تحقيق ميداني تابع لمنظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات بقايا قذيفة تسيارية ضربت خاركيف، ثاني أكبر مدن أوكرانيا، في 2 كانون الثاني/ يناير 2024. وهذه بقايا القذيفة التي عثرنا عليها. ووثقت منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات محرك القذيفة وقسم ذيلها وما يقرب من 300 مكون داخلي، تم تصنيعها من قبل 26 شركة من ثماني دول وأقاليم. واستنادًا إلى العديد من السمات الفريدة التي لوحظت أثناء التوثيق، توصلنا إلى أن هذه القذيفة إما KN-23 أو KN-24، صنعت في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام 2023. وبعد التوثيق الأولي، قامت فرقنا بتفتيش ثلاث قذائف إضافية متطابقة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضربت كييف وزابوريجيا في وقت سابق من هذا العام.

تحظر القرارات 1718 (2006) و 1874 (2009) و 2270 (2016) على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة شراء الأسلحة أو ما يتصل بها من أعتدة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتحظر على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تصدير تلك الأعتدة.

وكانت تقاريرنا عن هذه المسألة أول تحليل علني لهذه الأسلحة التي يتم إطلاقها خارج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفي الحرب في أوكرانيا. وقد توصلت منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات إلى استنتاج مفاده أن القذيفة صُنعت في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استنادًا إلى الخصائص الفريدة التالية: قطرها ومشغلات ريشة نفاثة مميزة ونمط البراغي حول المشعل ووجود أحرف كورية على بعض مكونات القذيفة والوجود المتكرر لعلامات تشير على الأرجح إلى عام 2023 في تقويم جوتشه، إلى جانب وجود مكونات إلكترونية تعود إلى عام 2023. وكجزء من تقييمنا، قارن محققونا خصائص القذيفة الموثقة في أوكرانيا بخصائص الصور الرسمية للقذائف التي نشرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومنظومة أخرى مماثلة صنعتها دولة عضو أخرى. وجد محققونا أن قطر ذيل القذيفة المنتشلة في أوكرانيا في 2 يناير/كانون الثاني 2024 كان يبلغ 110 سنتيمترات، في حين أن قطر ذيل القذيفة الأخرى يبلغ 95 سنتيمتراً فقط.

علاوة على ذلك، فإن قسم ذيل القذيفة التي وثقها محققو منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات تضمّن أربعة محركات نفاثة ذات عنفات، وهي مكونات توجه قوة دفع القذيفة، وبالتالي تؤثر على مسارها. كانت القذيفة التي نسبناها إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحتوي على محركات نفاثة ذات عنفات فريدة من نوعها وتختلف بوضوح في الحجم والشكل والبناء عن تلك الموجودة في أنظمة القذائف الأخرى ذات المنشأ المختلف. هنا يمكن لأعضاء المجلس رؤية محرك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومحرك من منشأ آخر.

كما وثقت منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات نمط المسامير على الجزء الأمامي من المحرك الصاروخي الذي يشبه إلى حد كبير ذاك الموجود على القذيفة المماثلة التي صنعتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتي تظهر في الصور الرسمية للدولة. في كل من وثائق منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات وصور المصنع، يتميز المحرك الصاروخي بقرص مركزي يضم 20 مسماراً موزعة بالتساوي حول محيطه. ووثّق محققو منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات وجود أحرف كورية على العديد من المكونات الداخلية لقذيفة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وإليكم أحد الأمثلة على ذلك.

أخيراً، وثّق محققو منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات وجود العلامة "112" على عدة مكونات مختلفة عُثر عليها في حطام القذيفة. تشير هذه العلامة على الأرجح إلى عام 2023 في تقويم جوتشه، وهو التقويم الرسمي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وما يؤيد هذه الفرضية هو توثيقنا للمكونات الإلكترونية التي عثرنا عليها في حطام القذيفة الذي يحمل علامات تاريخية تشير إلى أن تاريخ التصنيع يعود إلى عام 2023. في الواقع، تم إنتاج عدد كبير من المكونات الداخلية للقذيفة خلال السنوات الثلاث الماضية، وتم إنتاج 20 في المائة من المكونات التي تحمل علامات التاريخ في عام 2023.

إن الأدلة التي أشرتُ إليها، والتي رصدتها منظمتي ووثقتها بشكل مباشر ودقيق، تثبت بشكل لا يمكن دحضه أن القذيفة التي أطلقت على خاركيف كان منشؤها بالفعل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي زيارة لاحقة، سافرتُ فيها أنا شخصياً مع فريق إلى أوكرانيا لإجراء المزيد من التوثيق، لاحظنا أسلحة تقليدية إضافية من صنع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تم الاستيلاء عليها في الخطوط الأمامية ولم يسبق أن شوهدت في ساحة المعركة في أوكرانيا، بما في ذلك قذيفة مدفعية أنتجت في عام 1977، وتشير التقارير إلى أنها ربما كانت جزءاً من شحنة أكبر من الصواريخ التي تم إرسالها مؤخراً. ستستمر منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات في رصد هذا الاتجاه الجديد والناشئ في النزاع الأوكراني والإبلاغ عن أي تطورات جديدة يمكن تحديدها.

يؤدي انتشار واستخدام القذائف التي تصنعها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى مزيد من التآكل في أنظمة عدم الانتشار العالمية. وعلى وجه التحديد، فإن أي صادرات للقذائف التسيارية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جرت بعد الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على البلد في عام 2006 تمثل انتهاكات لنظام الجزاءات. كما أن قرارات مجلس الأمن تحظر على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطوير برنامجها للقذائف التسيارية، مما يعني أن الأفراد والكيانات المشاركة في تسهيل نقل المكونات والمواد الرئيسية قد تكون ارتكبت أيضاً انتهاكات للجزاءات.

إن اكتشاف منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات لمكونات إلكترونية غير محلية منتجة حديثاً في القذيفة يسلط الضوء على التحديات الكبيرة التي تواجه أنظمة عدم الانتشار العالمية حالياً. وإليكم لقطة واحدة للمكونات الإلكترونية التي وثقها فريقنا. إنها تبين أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تمكنت من إنتاج أسلحة متطورة، ودمج مكونات تم إنتاجها في عام 2023، على الرغم من جزاءات مجلس الأمن التي تحظر إنتاج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية. كما تشير أيضاً إلى أن الدولة قد طورت شبكة استحواذ قوية قادرة على التحايل على نظام الجزاءات المطبق منذ ما يقرب من عقدين من الزمن دون أن يتم اكتشافها.

تبرز النتائج التي توصلت إليها منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات مرة أخرى مدى أهمية التوثيق والرصد الميداني لفعالية أي آلية للرقابة على الصادرات والجزاءات. كما تُظهر النتائج التي توصلت إليها منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات التحديات المرتبطة بالتنظيم والرقابة الفعالة على تصدير المكونات التجارية.

تقوم منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات حالياً بتتبع سلاسل توريد المكونات الموثقة في القذيفة. لم تُصنع أي من هذه المكونات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما يسلط الضوء على اعتماد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على شبكات الاستحواذ الخارجية للحفاظ على برنامجها المحلي للقذائف. وتظهر النتائج الأولية أن

الطبيعة العالمية لصناعة أشباه الموصلات، على وجه الخصوص، واعتمادها على قنوات التوزيع في بلدان ثالثة ينبغي أن يثير القلق أيضاً بشأن مراقبة الصادرات والامتثال للجزاءات من الدول الأعضاء الأخرى المسؤولة عن تنفيذ تلك الأنظمة.

منذ يناير/كانون الثاني من هذا العام، تلقت منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات ردوداً على طلبات التتبع التي قدمتها والتي تحدد الوسطاء وآخر الودعاء المعروفين الذين يتخذون من دول ثالثة مقراً لهم والذين حصلوا على بعض المكونات الإلكترونية التي تم العثور عليها في القذيفة الموثقة في أوكرانيا. في إحدى الحالات، تلقينا مؤخراً معلومات من إحدى الشركات بشأن معالج بيانات دقيق تم توريده إلى إحدى الدول الأعضاء في أواخر عام 2017 ثم أعيد نقله إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعد ذلك. وهذا يدل على أنه على الرغم من أن سلسلة النقل معقدة ومتعددة الطبقات بطبيعتها، إلا أن النهج الميداني الذي تتبعه منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات – والذي يتميز بالتوثيق الميداني والتتبع التعاوني مع الصناعة والحكومات والتثليث ورسم خرائط التجارة المستهدفة – يسمح بتحديد الكيانات المثيرة للقلق بشكل فعال.

وستواصل فرق التحقيق الميدانية التابعة لمنظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات توثيق أنظمة الأسلحة المستخدمة في النزاع في أوكرانيا، وستسعى إلى تسليط الضوء على التطورات عند حدوثها، بما في ذلك استمرار استخدام الأسلحة التي تنتهك الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ليف على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها. كما أشكر السيد ليف شكراً جزيلاً على إحاطته. لقد كان عرضه التقديمي مقنعاً للغاية.

وأود أن أبدأ باغتنام هذه الفرصة لأدين بأشد العبارات الممكنة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذيفة تسيارية في 25 حزيران/يونيه، ما ينتهك مرة أخرى الحظر الذي فرضه المجلس منذ أمد طويل على إجراء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتجارب القذائف. وهو ما لا يفتأ يؤكد الازدراء الذي تبديه بيونغ يانغ باستمرار تجاه المجلس وولايته في ضمان السلام والأمن الدوليين.

أنهت روسيا ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) في آذار/مارس بدعم ضمني من الصين، مما حرم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من معلومات حاسمة وموضوعية تساعدها على تنفيذ التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحن ممتنون لأن خبراء مستقلين ومحترمين من منظمات مثل منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات يواصلون نشر تحقيقات مفتوحة المصدر تقدم تقارير واضحة عن انتهاكات الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

تُظهر الإحاطة التي استمعنا إليها للتو أن روسيا والصين لا يمكنهما منع الجمهور من معرفة عمليات نقل الأسلحة غير القانونية التي تحدث بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وروسيا. إن السمات الفريدة لحطام القذائف التسيارية التي قدمتها منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات كدليل يثبت بوضوح أن القذيفة التسيارية التي ضربت خاركيف في 2 يناير/كانون الثاني قد صُنعت في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن شراء روسيا لمثل هذه القذائف التسيارية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ينتهك قرارات مجلس الأمن التي ساعدت روسيا نفسها في اتخاذها بتوافق الآراء.

وتقع على عاتق روسيا، بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن، مسؤولية دعم وتعزيز السلام والأمن الدوليين. ومع ذلك تطلق روسيا على الشعب الأوكراني قذائف تسيارية اشترتها بشكل غير قانوني من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبالإضافة إلى تنفيذ روسيا عشرات عمليات نقل القذائف من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فقد نقلت بشكل غير قانوني أكثر من 000 11 حاوية ذخائر من

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى روسيا. هنا مرة أخرى انتهكت روسيا حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والذي صوتت روسيا نفسها لاعتماده.

تواصل روسيا والصين حماية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من العمل المشترك في المجلس. ونحن نعي أن روسيا تعرقل بخبث عمل المجلس بشأن تنفيذ الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في محاولتها العبثية للهروب من اللوم على انتهاكاتها. ولكن الصين، برفضها إدانة انتهاكات روسيا، تشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على القيام بمزيد من الاستفزازات بإطلاق القذاف التسيارية وغيرها من السلوكيات التي تزعزع في نهاية المطاف أمن الصين الإقليمي.

وتؤيد النتائج المستقلة التي توصلت إليها منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات ما رأيناه في التقارير الصحفية وغيرها من التحليلات مفتوحة المصدر. وفي 29 نيسان/أبريل، أفادت وكالة رويترز بأن فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) فحص مؤخراً حطاماً في أوكرانيا من قذيفة أطلقت على خاركيف في 2 كانون الثاني/يناير.

كما ورد في التقرير، توصل فريق الخبراء بصورة مستقلة وقاطعة إلى أن الحطام ناجم عن قذيفة تسيارية من طراز هواسونغ 11- مصنوعة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما يشكل انتهاكا لحظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. واستعرض فريق الخبراء بيانات القياس عن بعد التي حصل عليها من مكتب المدعي العام الأوكراني، التي تبين أن القذيفة التسيارية أطلقت من الاتحاد الروسي، مما ساعد، بالاقتران مع تحديد الفريق للقذيفة على أنها من طراز هواسونغ 11-، في تأكيد أن الاتحاد الروسي قد اشترى القذيفة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. وفي 29 أيار/مايو، نشرت وكالة استخبارات الدفاع التابعة للولايات المتحدة أيضا تحليلا إضافيا يتضمن مقارنة بصرية لصور من وسائط الإعلام الحكومية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بصور لحطام القذائف من خاركيف، في أوكرانيا، مما يؤكد مرة أخرى استخدام روسيا لقذائف من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضد أوكرانيا.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، قام فلادمير بوتين بزيارة رسمية إلى بيونغ يانغ، حيث وقع مع كيم جونغ أون اتفاق شراكة استراتيجية شاملة تضمن التزامات بالدفاع المتبادل. ويجب أن تكون الآثار المترتبة على هذه الشراكة في سياق التعاون العسكري الجاري مصدر قلق بالغ لدينا جميعا هنا.

أخيراً، من الأهمية بمكان التأكيد على أن جميع قرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال سارية، وأن جميع الدول الأعضاء ملزمة بتنفيذ الأحكام ذات الصلة، ويجب على المجلس أن يأخذ على محمل الجد مسؤوليته في رصد التنفيذ بيقظة لمواجهة التهديدات التي تطرحها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للسلام والأمن الدوليين.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة ناكاميتسو والسيد ليف على إحاطتيهما.

نشهد منذ أشهر أدلة متزايدة ودامغة على عمليات نقل الأسلحة بين روسيا وكوريا الشمالية، انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن. ففي أيلول/سبتمبر الماضي، خلال زيارة كيم جونغ أون إلى روسيا، عرضت معدات عسكرية، من بينها طائرات غير مأهولة، على الوفد الكوري الشمالي. وفي آذار/مارس الماضي، قدم التقرير النهائي لفريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) (انظر S/2024/215) معلومات بشأن تسليم حاويات ذخيرة من كوريا الشمالية إلى روسيا، نُقلت بعد ذلك إلى أوكرانيا. واليوم، تؤكد البحوث المستقلة مصدر القذائف التسيارية الكورية الشمالية التي استُخدمت لضرب الأراضي الأوكرانية. وتدين فرنسا تصدير كوريا الشمالية لهذه القذائف واستخدام روسيا لها. وتشكل عمليات نقل هذه القذائف انتهاكات صارخة للقرار 1718 (2006)، الذي تحظر الفقرة 8 منه على جميع الدول الأعضاء توريد الأسلحة إلى كوريا الشمالية أو شرائها منها. واتخذ

المجلس هذا القرار بالإجماع. وأيدته روسيا، كما أيده جميع أعضاء المجلس الآخرين، لكنها الآن تنتهكه.

وقال الرئيس الروسي، خلال زيارته الأخيرة لكوريا الشمالية، إنه لا يستبعد تعزيز التعاون العسكري والتقني مع كوريا الشمالية. ولن تقنع روسيا أحدا بأن تعاونها العسكري مع كوريا الشمالية مرتبط بالجهود المشروعة لتعزيز ما يسمى بالصداقة التقليدية. كما أنها لن تقنع أحداً بأن هذا التعاون يمكن أن يساعد في تخفيف حدة التوترات في المنطقة. وبإبرام الاتفاق الجديد بين هاتين القوتين، أصبح خطر نقل التكنولوجيات التسيارية والنووية خطرا حقيقيا للغاية، وكذلك خطر إفلات النظام الكوري الشمالي تماماً من العقاب في سعيه لتنفيذ برامجه العسكرية غير المشروعة. إن دعم روسيا يشجع كوريا الشمالية، التي قامت بأكثر من 100 عملية لإطلاق القذائف التسيارية منذ عام 2022، ويشجعها على مواصلة أعمالها الاستفزازية. وفي 27 أيار/مايو، حاولت كوريا الشمالية وضع ساتل عسكري جديد في المدار. وقبل أيام قليلة، في 26 حزيران/يونيه، حاولت إطلاق قذيفة تسيارية، في انتهاك جديد لقرارات المجلس. وبالحصول على الأسلحة من كوريا الشمالية، تختار روسيا إعطاء الأولوية لاستمرار حربها العدوانية غير المشروعة ضد أوكرانيا على حساب النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية، مما يعرض للخطر استقرار المنطقة وأمننا الجماعي.

وفي آذار/مارس، استخدمت روسيا حق النقض ضد تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة القرار 1718 (انظر S/PV.9591)، الذي أيدته من قبل لمدة 15 عاما تقريبا. وتعتزم روسيا، بحرمان اللجنة من هذه الأداة القيّمة، منع أي تحقيق مستقل في انتهاكاتها لنظم الجزاءات. وتدل جلسة اليوم، التي عقدت بطلب من روسيا وعدد من شركائها، على أن المجلس سيواصل إطلاع نفسه والدول الأعضاء على انتهاكات قراراته. ولا تزال هذه القرارات سارية ويجب أن تنفذها جميع الدول تنفيذا كاملا. ونواصل دعوة كوريا الشمالية إلى الامتثال لالتزاماتها الدولية، والتخلي عن برامجها غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل، والانخراط أخيراً في حوار لتحقيق نزع السلاح النووي بشكل كامل لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والسيد جونا ليف، المدير التنفيذي في منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات، على إحاطتيهما الواقعيتين والمثيرتين للقلق الشديد.

يجب أن أبدأ بإدانة إطلاق كوريا الشمالية لقذيفة تسيارية أخرى في 26 حزيران/يونيه، بالتوقيت المحلي. وتواصل كوريا الشمالية تطوير برامجها النووية غير المشروعة للأسلحة النووية والقذائف التسيارية دون انقطاع، منتهكةً قرارات مجلس الأمن بوقاحة. والأدهى من ذلك أنها تتهرب من جزاءات المجلس بمساعدة جهات فاعلة أخرى. ومن المؤسف للغاية أن المجلس، على الرغم من تأييد 13 من أعضائه، قد اضطر إلى إسكات فريق الخبراء (انظر S/PV.9591)، الذي أدى دورا حاسما في مكافحة أنشطة الانتشار التي تقوم بها كوريا الشمالية. ومنع تجديده الاتحاد الروسي، الذي ينبغي أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، باعتباره عضوا دائما في المجلس، ولكنه بدلاً من ذلك استخدم حق النقض للدفاع عن سلوك كوريا الشمالية غير القانوني. فلو كان الفريق موجودا حتى الآن، لكانت تقاريره قد تضمنت بالتأكيد مزيدا من التحقيقات في التهرب من الجزاءات بل وفي الانتهاكات التي ارتكبتها روسيا نفسها.

وتدين اليابان بأشد العبارات الممكنة تصدير كوريا الشمالية للقذائف التسيارية وشراء روسيا لها، وكذلك استخدام روسيا لهذه القذائف ضد أوكرانيا. فنقل هذه الأسلحة يدعم الحرب العدوانية التي تشنها روسيا على أوكرانيا، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة، وسيزيد من معاناة الشعب الأوكراني وتفاقم الحالة في أوكرانيا. ويمكن أيضا أن تؤثر على المجتمع الدولي بأسره من خلال أثرها الضار على نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وبزعزعة أسس الأمن والاقتصاد في العالم.

لقد شهدنا خلافات – بل اقول إنها عرقلة متعمدة – في المجلس بشأن هذا الملف. وأود أن أذكر الأعضاء بأنه، مهما كانت الاختلافات السياسية بيننا، هناك شيء واحد لا يمكن لأحد أن ينكره أو ينبغي لأحد

أن ينكره – أي القرارات السابقة التي اتخذها مجلس الأمن بالإجماع. وهذه القرارات سارية ويجب تعزيزها. فلنقل ذلك بوضوح: يجب على جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك كوريا الشمالية وكل من يجلس في هذه القاعة، تنفيذ القرارات القائمة والتقيد بها على نحو تام، مهما اختلفت وجهات نظرنا بشأن الظروف الجغرافية السياسية أو الأسباب الجذرية للحالة في شبه الجزيرة الكورية. ولنتوقف عن الإصرار على التذرع بأعذار خادعة لعدم الالتزام بالقرارات التي من واجبنا أن نلتزم بها.

لقد شهدنا مؤخرا توقيع معاهدة الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتحاد الروسي، مما يمهد الطريق لمزيد من تعميق التعاون العسكري بين الطرفين، اللذين ينتهكان بشكل صارخ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن. أرى أنه لا داعي لمزيد من المبررات لإثبات أن هذا التطور يجب أن يثير قلقاً شديداً لبقية المجتمع الدولي.

بل إن الزعيم الروسي اقترح بعد زيارته إلى بيونغ يانغ مباشرةً إمكانية تزويد كوريا الشمالية بالأسلحة. وعليه، فليس من الإفراط القول بأننا في لحظة فاصلة وتاريخية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. ليس هناك من مستفيد من تقويض النظام العالمي لعدم الانتشار. إذا تركت هذه الأعمال دون رادع، سيتداعى النظام من أساسه. وفي حال عدم التصدي لانتشار أسلحة كوريا الشمالية، والتهاون مع التحايل على الجزاءات وانتهاكها، فستطال الآثار الوخيمة مناطق أبعد بكثير من آسيا. إنها أزمة عدم انتشار ملحة تواجه العالم بأسره.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أضم صوتي إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى الممثلة السامية ناكاميتسو والسيد ليف على إحاطتيهما.

منذ عام 2006، اعتمد المجلس تسعة قرارات بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأدانت القرارات التسع جميعها النشاط النووي والمتعلق بالقذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ودعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وقف هذا النشاط وفرضت جزاءات تشمل حظر نقل الأسلحة والمواد ذات الصلة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأي دولة عضو في الأمم المتحدة. وقد اتخذ المجلس جميع القرارات التسعة بالإجماع. وقد انتهكت روسيا هذه القرارات مراراً وتكراراً.

هناك الآن تدفق مستمر للشحنات بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويشمل ذلك الذخائر والقذائف التسيارية، كما أفاد خبراء الأمم المتحدة في نيسان/أبريل ومقدمة الإحاطة اليوم. بالإضافة إلى الأسلحة وتدفق البضائع بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تحصل كوريا الشمالية على النفط المكرر من روسيا بكميات يُعتقد أنها تفوق الحد الأقصى المنصوص عليه في القرارات.

وروسيا لا تكلف نفسها عناء إخفاء سلوكها. واستخدمت بصفاقة حق النقض (انظر S/PV.9591) لإحباط تجديد ولاية فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار 1718 (2006)، وخلال زيارة الرئيس بوتين إلى بيونغ يانغ هذا الشهر، أشاد كيم جونغ أون بالتعاون النشط بين البلدين، بما في ذلك في الشؤون العسكرية.

وفي مقابل الأسلحة والحماية الروسية في المجلس، تسعى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الحصول على مساعدات تجارية وعسكرية، في التفاف آخر على جزاءات الأمم المتحدة وزيادة المخاطر التي تهدد الأمن والاستقرار الإقليميين. ولهذه الانتهاكات عواقب وخيمة على ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم. وتُستخدم القذائف الكورية الشمالية، كما سمعنا اليوم، في تدمير مدينة خاركيف، مما يسبب البؤس والإصابات والموت للمدنيين الأوكرانيين. وتساعد الذخيرة روسيا على إطالة أمد الحرب التي لا تزال تتسبب في خسائر فادحة بين النساء والأطفال.

وقامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ببناء برامجها المتعلقة بالقذائف عن طريق تحويل الموارد من الشعب الكوري الشمالي، وهي ما فتئت تستخدم السخرة. إن أفعال روسيا، بإلحاق الضرر بنسيج نظام عدم الانتشار وتقليص القيود المفروضة على البرامج العسكرية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تجعل العالم مكانًا أكثر خطورة لجميع البلدان. لذلك ستعمل المملكة المتحدة مع جميع البلدان الراغبة

في تحديد وكشف ومكافحة المحاولات الروسية للحصول على معدات عسكرية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحماية النظام العالمي لعدم الانتشار.

إن انتهاك الاتحاد الروسي الصريح والمتعمد لنظم جزاءات الأمم المتحدة، علاوة على انتهاكه الصارخ لميثاق الأمم المتحدة في أوكرانيا، استهانة بالمنظمة ومبادئها. هذا غير مقبول. يتعين على كل من يعتقد أن على المجلس التنديد بروسيا بوضوح، والالتزام بالتكاتف لحماية الأمم المتحدة ونظام عدم الانتشار والسلام والأمن العالميين.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر أيضا الممثة السامية ناكاميتسو والسيد ليف على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات والواقعيتين اليوم.

نرحب بعقد هذه الجلسة في الوقت المناسب. يساور مالطة قلق بالغ إزاء الأدلة المتزايدة، بما في ذلك من خلال تقارير مستقلة، على شراء روسيا واستخدامها لقذائف من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حربها العدوانية غير القانونية ضد أوكرانيا. إن استخدام تلك القذائف ضد أوكرانيا لا يزيد من معاناة الشعب الأوكراني فحسب، بل يشكل أيضا فرصة لاختبار فعاليتها ومدى الاعتماد عليها في ساحة المعركة في مواجهة المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف، الذي يسهم في النهوض ببرنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير المشروع لأسلحة الدمار الشامل. ومن خلال تلك الإجراءات، تُظهر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتحاد الروسي استعدادهما لتقويض الهيكل العالمي لعدم الانتشار وانتهاك ميثاق الأمم المتحدة نفسه.

إن نقل الأسلحة والذخائر والمواد ذات الصلة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإليها يشكل انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن المتعددة، بما في ذلك القرار 1718 (2006)، بشأن نظم الجزاءات. وفي هذا الصدد، نكرر الإعراب عن خيبة أملنا الشديدة إزاء قرار روسيا استخدام حق النقض (انظر S/PV.9591) ضد تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة القرار 1718. لقد اضطلع الفريق بدور حاسم الأهمية في التحقيق في الجرائم وانتهاكات نظم الجزاءات وكان بمثابة مصدر معلومات لا يقدر بثمن بالنسبة للعضوية الأوسع نطاقًا.

ربما انتهى فريق الخبراء، لكن الجزاءات لا تزال قائمة. وعلى جميع الدول الأعضاء تنفيذها. إن برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير المشروع لأسلحة الدمار الشامل يهدد السلام والأمن الدوليين في شبه الجزيرة الكورية وخارجها. ويجب على المجلس أن يعمل بشكل جماعي لتغيير هذا المسار، بدلاً من تسهيل تقدمه.

وعلاوة على ذلك، يواصل نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إعطاء الأولوية لإنفاقه العسكري، متجاهلاً بشكل صارخ احتياجات شعبه. وتقدر الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى أن أكثر من 40 في المائة من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويحتاجون إلى المساعدة. ومع ذلك يواصل النظام تحويل موارده الشحيحة إلى برنامجه غير القانوني والخطير لأسلحة الدمار الشامل. ومن المقلق أنه في الوقت الذي لا تزال فيه الحدود مغلقة أمام الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري والمنسق المقيم، يرحب النظام بزيارات الوفود الأجنبية التي يختارها. نحن قلقون بشكل خاص بشأن التقارير الأخيرة عن التعهد بتقديم المساعدة المتبادلة بين الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونؤكد مجددًا أن أي اتفاق ينطوي على نقل أسلحة أو ذخائر يعد انتهاكًا لنظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار 1718 (2006).

وفي الختام، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى احترام نظام الجزاءات وتنفيذه على نحو كامل. إننا نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إعادة فتح حدودها أمام الجهات الفاعلة الإنسانية والدخول في حوار مجد من أجل التخلي الكامل عن برنامجها غير المشروع والخطير لأسلحة الدمار الشامل.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أبدأ بالثناء عليكم، سيدي الرئيس، وعلى فريقكم على قيادتكم الواعية للمجلس طوال شهر حزيران/يونيه. وأعرب عن امتناني للمعلومات التي قدمتها وكيلة الأمين العام ناكاميتسو، وقد استمعت باهتمام إلى ممثل منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات.

قبل الانتقال إلى الموضوع الذي نجتمع من أجله، ينضم وفد بلدي إلى الإدانة القاطعة لإطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

لقذيفة تسيارية مؤخرا – وهو عمل اضطلعت به مرة أخرى في تحد لأحكام مجلس الأمن. يجب أن تمتثل أي عملية نقل للأسلحة والذخائر للإطار القانوني الدولي الساري وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وهي قرارات ملزمة.

ويجب وقف أي نقل غير قانوني للأسلحة ولا يمكن قبول ذلك، ولو ضمنيًا. ولذلك من المؤسف أن الآلية المستقلة للتحقق من المعلومات قد تم تفكيكها بسبب حق النقض الذي مورس في آذار/مارس عندما نظر المجلس في تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) (انظر S/PV.9591). وقد أدى ذلك إلى إضعاف قدرة المجلس على الرد في الوقت الذي يتعين عليه أن يتصرف، نيابة عن المجتمع الدولي، نظرا لاستمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في انتهاك قرارات المجلس.

ويتطلب البحث عن حل سلمي ودبلوماسي وسياسي في شبه الجزيرة الكورية اتخاذ إجراءات متضافرة لتجنب تنفيذ تدابير تؤدي إلى تفاقم التوترات وتعريض الاستقرار الإقليمي والعالمي للخطر. وتعيد إكوادور تأكيد إيمانها بأن الحوار بحسن نية هو السبيل إلى التفاهم المتبادل وأفضل طريقة لمعالجة الخلافات والنزاعات. كما تعيد إكوادور تأكيد استعدادها للعمل مع جميع الجهات الفاعلة المعنية من أجل التمكين من إلى حلول دائمة لتعزيز السلام المستدام في شبه الجزيرة الكورية.

وختاماً، فإن التعاون والالتزام الجماعي من جانب مجلس الأمن مطلوب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، لمواجهة التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين في شبه الجزيرة الكورية والتغلب عليها، استناداً إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والسيد ليف على إحاطتيهما.

وأنوه بحضور ممثلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتحاد الأوروبي وأوكرانيا في هذه الجلسة.

تعرب غيانا عن قلقها البالغ إزاء إطلاق القذيفة وتجربة إطلاق القذيفة الأخيرة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مرة أخرى، إلى الوفاء بجميع التزاماتها بموجب قرارات المجلس ذات الصلة. كما نحث جميع الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات للإنفاذ الصارم لتدابير منع توريد أو بيع أو نقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو منها بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك الأصناف ذات الصلة بالبرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وقد أحطنا علما بالتوقيع مؤخرا على معاهدة الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والشواغل التي أثارتها وسط الدول الأعضاء. ونشدد على التزام الطرفين بضمان توافق المعاهدة وتنفيذها توافقاً تاماً مع القانون الدولي ومع القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ونظراً لأن الحالة في شبه الجزيرة الكورية لا تزال متقلبة، تشدد غيانا على أن نزع السلاح النووي أمر بالغ الأهمية لتخفيف حدة التوتر وحل النزاع، وبالتالي إيجاد طريق للسلام المستدام في شبه الجزيرة الكورية. ولتحقيق تلك الغاية، نحث على استئناف الحوار بين الأطراف المعنية في وقت مبكر. كما نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتخلي عن برنامجها للأسلحة النووية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. وذلك أمر بالغ الأهمية لتحقيق التطلع العالمي إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وختاما، تعيد غيانا تأكيد التزامها بجهود المجلس الرامية إلى تنفيذ القرارات المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنفيذا كاملا وإلى النهوض ببرنامج عدم الانتشار ونزع السلاح. كما نكرر موقفنا بأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية أمر حيوي لضمان السلم والأمن الدوليين.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها الهامة. ونحيط علماً بمساهمة السيد جونا ليف.

ستثير سيراليون ثلاث نقاط تتعلق ببند جدول الأعمال قيد النظر.

أولاً، نود أن نعيد تأكيد موقفنا الواضح بأن جميع عمليات نقل الأسلحة في حالات النزاع ينبغي أن تتم ضمن الإطار القانوني الدولي الساري وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، وينبغي أن تشمل تقييمات المخاطر قبل النقل والتحقق من المستخدم النهائي لمنع تحويل الأسلحة والذخائر. وفي ذلك الصدد، نود أن نشير إلى أهمية عمل وتقارير فريق الخبراء المنشأ لدعم اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) الذي كُلف بتقديم تقارير يمكن التحقق منها وقائمة على الأدلة عن الحالة الراهنة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن المؤسف أنه لم يعد بإمكان مجلس الأمن وأعضائه الاستفادة من ذلك المصدر القيّم للمعلومات. ولذلك فإننا ندعو إلى إيجاد حل عاجل لسد هذه الفجوة لضمان تزويد مجلس الأمن بالمعلومات ذات الصلة من أجل الانخراط المستنير واتخاذ القرارات بشأن نظام الجزاءات الحاسم ذاك.

ثانياً، إن سهولة توافر الأسلحة يؤدي إلى تفاقم النزاعات القائمة، سواء كانت داخلية أو دولية، ويزيد من خطر نشوب نزاعات جديدة. وتشمل العواقب، كما نلاحظ مع الأسف، سقوط ضحايا من المدنيين وتشريد وتدمير البنية التحتية. إن نقل تكنولوجيا الأسلحة المتقدمة يزيد من خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل وغيرها من الأسلحة الفتاكة ويقوض الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز عدم انتشار تلك الأسلحة.

ثالثاً، في الوقت الذي نقر فيه بالإطار الشرعي للدول للانخراط في تجارة الأسلحة، ضمن الأطر القانونية الدولية المعمول بها، فإننا نؤكد على أهمية الالتزام الصارم من قبل جميع الأطراف بالنظام القانوني الدولي المذكور أعلاه في جميع عمليات نقل الأسلحة. ويشمل ذلك التعاملات الثنائية، التي يجب أن تمتثل لقرارات مجلس الأمن والجزاءات وتحترمها بالكامل، وهي ملزمة للدول الأعضاء وتشكل جزءاً من الأساس الصلب لمخطط الأمن الجماعي لميثاق الأمم المتحدة.

ولذلك أود أن أختتم بتكرار موقفنا وبتذكير الأطراف في النزاعات وحثها على الامتثال الكامل لالتزاماتها الدولية، بما في ذلك جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعلى وجه الخصوص، يجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تمتنع عن أي عمل يشكل انتهاكا لحظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن. وفيما يتعلق بالسلام في المنطقة، فإننا ندين إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية القذيفة التي أُبلغ عنها مؤخرا، ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ خطوات لتحقيق السلام المستدام من خلال الموافقة على استئناف الحوار على جميع المستويات من دون شروط مسبقة. ونعتقد بقوة أن هذا هو الطريق الوحيد المستدام نحو معالجة الحالة الأمنية المعقدة في المنطقة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر وكيلة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها وقد استمعت إلى العرض الذي قدمه السيد جوناه ليف. أرحب بالممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذه الجلسة اليوم.

ترتبط الصين وشبه الجزيرة الكورية بأنهار وجبال ويرتبط أمنهما ومستقبلهما ببعضهما. ولا أحد يهتم أكثر من الصين بالسلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، ولا أحد يتطلع أكثر من الصين إلى التنمية والازدهار في شبه الجزيرة الكورية. وفي الوقت الراهن، فإن التوتر المستمر والمواجهة المتصاعدة في شبه الجزيرة الكورية يزعج الصين بشدة. وبالنظر حول العالم اليوم، نجد أن الأزمة في أوكرانيا قد طالت والصراع في غزة لم يصل إلى نهايته بعد والتوترات الجيوسياسية تتصاعد، مع ظهور آثار غير مباشرة باستمرار. فالعالم بالفعل في حالة فوضى بما فيه الكفاية، ويجب ألا يكون هناك المزيد من المشاكل في شبه الجزيرة الكورية.

وإذا نشبت حرب وفوضى في شبه الجزيرة الكورية، فإن منطقة شمال شرق آسيا بأكملها ستتأثر بشدة. وسيتلقى السلام والاستقرار في آسيا والمحيط الهادئ ضربة موجعة، وهما قد تم صونهما لأكثر من نصف قرن، وسيتغير نمط الأمن الاستراتيجي العالمي نتيجة لذلك.

يخدم السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية المصالح المشتركة لدول المنطقة والتوقعات المشتركة للمجتمع الدولي. وكلما أصبح الوضع أكثر توترا وهشاشة وتعقيدا وحساسية، صار من المهم أن تلتزم جميع الأطراف بالهدوء وضبط النفس والتحلي بالحكمة في أقوالها وأفعالها. تدعو الصين جميع الأطراف المعنية إلى العمل معا لتهدئة الوضع والتكاتف للحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

إن المسألة المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية هي في جوهرها مسألة أمنية. ومن أجل حل قضية شبه الجزيرة الكورية، يجب أن نتمسك برؤية الأمن المشترك وأن نضع في اعتبارنا مبدأ الأمن غير القابل للتجزئة لجميع الدول. إن فكرة بناء طرف ما أمنه الخاص على حساب انعدام الأمن في الدول الأخرى وممارسة ذاك الطرف السعي لتحقيق أمنه المطلق على حساب أمن الدول الأخرى لن تنجح على الإطلاق. تستخدم بعض الدول قضية شبه الجزيرة الكورية لتعزيز استراتيجياتها الجيوسياسية وزيادة وجودها العسكري وتعزيز قدرتها على الردع الموسع. إن مثل هذه الأعمال لن تؤدي إلا إلى مواجهة بين المعسكرات وتفاقم التوترات وتزيد من صعوبة تحقيق هدف السلام والأمن على المدى الطويل في المنطقة.

لقد أظهر التاريخ والممارسة السابقة مرارا وتكرارا أنه لا يمكن للوضع في شبه الجزيرة الكورية أن يتجه نحو الانفراج وإحراز تقدم في عملية التسوية السياسية إلا عندما تنخرط جميع الأطراف في الحوار والتفاوض وإبداء حسن النية والمرونة المتبادلة من أجل الاتفاق على مقترح يأخذ بعين الاعتبار شواغل جميع الأطراف ومتابعة التنفيذ الجاد بحسن نية. وإلا فإن الوضع في شبه الجزيرة الكورية سيتأرجح بين الصعود والهبوط، ويمكن أن ينحدر بسهولة إلى دوامة من المواجهات المتصاعدة. وتدعو الصين الأطراف المعنية إلى التحلي بالعقلانية والواقعية وبذل جهود مشتركة لإيجاد حل للوضع. يجب على بلد معين على وجه الخصوص – ويمكنني أن أشير إليه بوضوح، وهو الولايات المتحدة – أن تنهي خرافة الردع والضغط وأن تثبت صدق الحوار غير المشروط من خلال إجراءات ملموسة.

استمرت قضية شبه الجزيرة الكورية لعقود من الزمن، باعتبارها الإرث المتبقي من الحرب الباردة. ويكمن جوهر المشكلة في انعدام الثقة المتبادلة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وغياب آلية للسلام. ومن أجل حل مسألة شبه الجزيرة الكورية بشكل جذري، بات من الضروري تحقيق الانتقال من الهدنة إلى آلية سلام، وهو ما تدعو إليه الصين وتعمل من أجله بنشاط منذ سنوات عديدة. وقد أبرزت التطورات الأخيرة الحاجة الملحة لإنشاء آلية سلام في شبه الجزيرة الكورية وأهمية ذلك. وتكرر الصين دعوتها لجميع الأطراف المعنية إلى العمل من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين، وحل الخلاف على نحو ملائم والمضي قدما نحو تحقيق نفس الأهداف بغية بذل جهود مشتركة لتعزيز التسوية السياسية لقضية شبه الجزيرة الكورية.

قبل برهة، هاجم ممثل الولايات المتحدة في بيانه الصين مرة أخرى ووجه اتهامات ضد موقفها ودورها في قضية شبه الجزيرة الكورية. وترفض الصين مزاعمه رفضا قاطعا ولن تقبلها أبدا. لا يزال الوضع الحالي في شبه الجزيرة الكورية متوترا. فكيف حدث ذلك؟ يجب على الولايات المتحدة أن تفكر مليا في هذا السؤال وتركز على أفعالها، بدلا من إلقاء اللوم على الآخرين والتنصل من مسؤوليتها كما تفعل عادة.

لقد بذلت الصين منذ فترة طويلة جهودا حثيثة لتهدئة الوضع في شبه الجزيرة الكورية وتعزيز الحل السياسي، وقد لعبت دورا مهما في هذا الصدد. وقد حظيت جهود الصين ودورها لتحقيق هذه الغاية باعتراف وتقدير واسع النطاق من قبل المجتمع الدولي، ولا مجال لأن تحط الولايات المتحدة من شأنها.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد أن الصين، بوصفها جارا قريبا لشبه الجزيرة الكورية وبلدا كبيرا مسؤولا، ستؤدي دورا بناء بطريقتها لتحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل في شبه الجزيرة الكورية وشمال شرق آسيا.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها. كما استمعتُ باهتمام إلى الملاحظات التي أدلى بها السيد ليف.

تعترف الجزائر بأن بند جدول أعمال مجلس الأمن هو "عدم الانتشار النووي/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية"، وينبغي أن تقتصر المناقشات على هذه المسألة. ونعتقد أن المناقشات داخل المجلس بشأن هذه المسألة ينبغي أن تسترشد بروح الحوار البنّاء والرغبة الصادقة في إيجاد حل دائم.

ونعتقد أيضا أن اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) لا تزال المحفل الأنسب والأكثر ملاءمة لمناقشة ومعالجة المسائل المتعلقة بنظام الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن ولاية اللجنة وخبرتها تجعلها أكثر ملاءمة للتعامل مع هذه القضايا بطريقة فنية وأقل تسييسا.

وتؤكد الجزائر من جديد التزامها الثابت بمبادئ عدم الانتشار النووي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وينبغي أن يكون هذا هو هدفنا المشترك. بيد أننا يجب أن نؤكد شواغلنا إزاء احتمال التسييس المفرط لهذه القضية.

ونعتقد أن من الضروري اتباع نهج أكثر توازنا وشمولا من أجل معالجة الوضع المعقد للغاية في شبه الجزيرة الكورية. ومن غير المرجح أن تكون الجزاءات وحدها كافية لحل المشكلة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا يزال بالغ القلق يساور الجزائر إزاء تأثير الجزاءات على السكان المدنيين في البلد وهي تدعو إلى تنفيذ أكثر فعالية للاستثناءات الإنسانية من أجل تخفيف معاناة المدنيين.

إننا نؤيد فكرة خريطة طريق تدريجية يمكن أن تشمل تخفيفا محدودا للجزاءات مقابل تدابير محددة لنزع السلاح النووي. وندعو إلى اتباع نهج دبلوماسي أكثر مرونة وشمولا يعالج الشواغل الأمنية الكامنة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويهدف إلى بناء الثقة من خلال تدابير تدريجية ومتبادلة في المنطقة. يبدو لنا أن نهجاً ذا مسارين – أي السعي إلى نزع السلاح النووي بالتوازي مع إنشاء آلية سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية من خلال الحوار – هو أمر واعد بصورة أكبر.

تحث الجزائر جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس والدخول في حوار بناء. ونشجع استئناف المفاوضات الدبلوماسية المباشرة وندعم جميع الجهود الرامية إلى تخفيف حدة التوترات في المنطقة.

ختاماً، يجب أن أن يتمثل هدفنا المشترك في إقامة سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية، ونعتقد أن بذل جهود دبلوماسية متواصلة وإجراء مناقشات شاملة للجميع بشأن عدم الانتشار مع مراعاة شواغل جميع الأطراف المعنية سيساعدان على نحو أفضل في تحقيق هذا الهدف.

السيد فرناندیس (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، والسيد جونا ليف على أفكارهما الثاقبة. ونرحب أيضا بمشاركة الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذه الجلسة.

إن تصاعد الحالة في شبه الجزيرة الكورية يثير قلقا بالغا ويشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. فخطاب المواجهة والأنشطة العسكرية قد دفع المنطقة إلى حافة الصراع، مما يعرض حياة الملايين للخطر ويقوض أسس الاستقرار الدولي. ويمثل الاتجاه المتزايد لانتشار الأسلحة النووية خطرا كبيرا وحقيقيا، ويستحق مضاعفة اهتمامنا. يشكل انتشار الأسلحة النووية خطراً يهدد وجود البشرية.

نحث جميع الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات حاسمة نحو خفض الترسانات النووية وإزالتها في نهاية المطاف. ويتطلب ذلك الامتثال للصكوك والآليات الدولية المتفق عليها، بما يكفل استخدام التكنولوجيات الجديدة لتعزيز تقدم البشرية نحو السلام. وفي هذا الصدد، تنضم موزامبيق إلى خطة الأمين العام لنزع السلاح، التي من شأنها أن تمنع وقوع الكارثة النووية التي تلوح في أفقنا وبالتالي ضمان مستقبل أفضل للجميع. ونشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تعزيز الإجراءات الجماعية لضمان تخفيض الأسلحة النووية وإزالتها والقضاء عليها. ونعتقد أنه، إذا كان هناك تعاون كاف فسيتسنى عكس مسار التكديس المفرط لأسلحة الدمار الشامل، مما يجعل العالم مكانا أكثر أمنا.

تدرك موزمبيق، على الرغم من بُعدها الجغرافي عن شبه الجزيرة الكورية، أن الانتشار النووي يهدد جميع الدول. فاحتمال وقوع المواد النووية في أيدي جهات فاعلة من غير الدول يشكل خطراً خاصاً على

البلدان ذات القدرات الدفاعية المحدودة. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يعزز الضوابط بشأن عمليات نقل الأسلحة لمنع وصول الأسلحة إلى جهات غير مأذون لها.

وتسلم موزامبيق بأن الحق في الدفاع عن النفس يجب أن يمارس في حدود القانون الدولي، مع التقيد الصارم بمبدأ التناسب، وتؤكد من جديد على ذلك. وتدعو موزمبيق جميع الأطراف المعنية بمسألة شبه الجزيرة الكورية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ويجب تجنب الإجراءات الانفرادية التي تؤدي إلى تصاعد التوترات مهما كلف ذلك. ونحث على العودة إلى الدبلوماسية، مع التأكيد على أن الحوار والتفاوض هما السبيلان الوحيدان الكفيلان بتحقيق السلام والأمن الدائمين في المنطقة.

في الختام، إننا على استعداد لتأييد أي مبادرات تعزز الحل السلمي لهذه الأزمة. فالمخاطر كبيرة للغاية بحيث لا يمكن التقاعس عن اتخاذ إجراءات. فلنعمل معا لإبعاد شبح النزاع النووي عن عالمنا – ليس من أجلنا فحسب، بل من أجل الأجيال القادمة أيضا.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطاتين، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو؛ والسيد ليف، من منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات، على مساهمتهما في مناقشة اليوم.

أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط باسم وفد بلدي.

أولاً، إن قرارات مجلس الأمن ملزمة ويجب تنفيذها. فهي ليست مبادئ توجيهية يمكن التخلي عنها بشكل انفرادي عندما لا تناسب المصالح السياسية أو العسكرية. ومن غير المقبول أن تستمر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الانتهاك الصارخ لقرارات مجلس الأمن. وتدعو سلوفينيا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وقف أعمالها الاستفزازية والعودة إلى الحوار والدبلوماسية. وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تكفل التنفيذ الكامل لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بغية التخلي عن برامجها للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والمتعلقة بالقذائف التسيارية بطريقة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها. وإلى أن يتم ذلك، سنواصل دعوة جميع الدول إلى تنفيذ الجزاءات السارية بشكل كامل وفعال.

ثانياً، فيما يتعلق بإنهاء عمل فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، فقد حدث فراغ كبير بعد أن أنهى حق النقض الروسي عمل فريق الخبراء. ولا يتضرر من ذلك عمل لجنة القرار 1718 وعمل المجلس فحسب، بل إن غياب الفريق يشكل انتكاسة هائلة لهيكل عدم الانتشار ككل. والسبيل الوحيد الكفيل بالمضي قدما في هذا الصدد هو أن يتخذ المجلس إجراءا حاسما. ما فتئت سلوفينيا ترى أنه لا تزال هناك فرصة لإعادة الفريق إلى العمل، وينبغي ألا ندخر جهدًا في القيام بذلك.

ثالثاً، فيما يتعلق بالتعاون العسكري بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، هناك أدلة موثوقة متاحة من مصادر مستقلة متعددة على أن روسيا قد اشترت قذائف تسيارية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. هذا ما أكده أعضاء فريق الخبراء التابع للجنة القرار 1718 وأكدته لنا هنا بشكل منفصل الإحاطة الشاملة التي قدمها السيد ليف من منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات.

وبينما تقوم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتطوير قذائفها التسيارية بشكل غير قانوني، تشتري روسيا هذه القذائف ذاتها بشكل غير قانوني. وهذا وضع خطير يزعزع استقرار جزأين منفصلين من العالم في آن واحد. وبالنظر إلى تعزيز العلاقات بين الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفي ضوء الشراكة الاستراتيجية الشاملة التي أُقيمت بينهما مؤخرا، لدينا كل الأسباب للاعتقاد بأن هذا التعاون على وشك التوسع، في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن المتعددة. إنه ليس تعاوناً ودياً بين دولتين منفصلتين. إنما هو تعاون عسكري مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ينطوي على نقل الأسلحة. وهو تعاون غير مشروع وخطير بالنسبة لجيران جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبالنسبة للمنطقة وللسلام والأمن الدوليين.

إن هذه الاتجاهات تبعث على القلق الشديد. فلا يمكن للبلدان أن تستمر في إعلان دعمها لتعددية الأطراف وميثاق الأمم المتحدة

وهي تغزو بلدانا ذات سيادة وتشتري الأسلحة من بلدان فرضت عليها جزاءات. وينبغي للمجلس أن يؤيد الإجراءات والمبادرات الرامية إلى عكس مسار هذه الاتجاهات الخطيرة. لكن سيبقى على الدول الأعضاء أن تنفذ بشكل متسق قراراتنا الجماعية الحالية والمقبلة الرامية إلى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر وكيلة الأمين العام إيزومي ناكاميتسو والسيد جونا ليف على إحاطتيهما. ونرحب بمشاركة ممثلي أوكرانيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتحاد الأوروربي في مداولاتنا.

يساورنا القلق إزاء التقارير التي سمعناها للتو. وتشعر سويسرا بالجزع من الطريقة التي يبدو أن نقل الأسلحة والذخائر من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يزال يؤجج بها العدوان العسكري الروسي ضد أوكرانيا. فأي صفقة أسلحة مبرمة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل انتهاكاً صارخاً لنظام الجزاءات الذي فرضه المجلس. ويشمل ذلك بيع الأسلحة وتصديرها إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو وشراءها واستيرادها منها. وتندرج مطالبة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن تتخلى عن برنامجها الخاص بالقذائف التسيارية في صميم نظام الجزاءات نفسه. ولكن وفقًا لتقارير صادرة عن منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات، يبدو أن القذائف التسيارية التي تنتجها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استُخدمت ضد أوكرانيا. وبالتالي، فإن انتهاكًا واحدًا للقانون الدولي يدعم انتهاكًا آخر، بمعنى أن خرق الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يدعم العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا.

وفي هذا السياق، تعرب سويسرا عن أسفها العميق لعدم تمديد ولاية فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسبب استخدام حق النقض (انظر S/PV.9591). واستُخدم حق النقض أثناء تحقيق الفريق في عمليات نقل الأسلحة تلك. واعتمدت اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) ومجلس الأمن والدول الأعضاء على المعلومات الموثوقة والمستقلة التي قدمها الفريق. وتُظهر الإحاطات التي استمعنا إليها قبل لحظات مدى أهمية استمرارنا جميعاً في متابعة هذه المسائل عن كثب إذا أردنا أن نظل ثابتين في التزاماتنا بنزع السلاح وعدم الانتشار. ولذلك، يجب أن تكون جميع الدول الأعضاء يقظة ونزيهة أكثر من أي وقت مضى ويجب أن نجدد جهودنا لكسر سلاسل الإمداد لبرنامج أسلحة الدمار الشامل لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ختاما، نشدد على أهمية الحفاظ على هيكل عدم الانتشار من خلال التنفيذ الفعال للاتفاقات والصكوك المتعددة الأطراف، بما في ذلك تلك المتعلقة بعمليات نقل الأسلحة. وتذكرنا مرة أخرى التجربة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإحدى القذائف التسيارية قبل يومين تحديدا من جلسة اليوم بأن تدابير الجزاءات المفروضة عليها تؤدي دورا هاما في هذا الهيكل ويجب أن تحترمها جميع الدول. وفي الوقت نفسه، يجب أن نعزز أسس ذلك الهيكل، ولا سيما من خلال التصديق العالمي على معاهدة الفضاء الخارجي ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وكما يؤكد الأمين العام في خطته الجديدة للسلام، فإن وضع حد لتقويض هيكل عدم الانتشار والعودة إلى طريق التقدم من الأولويات.

ويجب أن يتحمل المجلس مسؤولياته في الحفاظ على هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار الذي يظل أحد ضامنيه. وينبغي أن يقترن هذا الدور الالتزام بالحوار ووقف التصعيد والبحث عن حلول دبلوماسية. وستواصل سويسرا، من جانبها، التزامها داخل المجلس ولجنة الجزاءات والمنطقة لكي تكون شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية وتنعم بالسلام.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إن هدف مجموعة البلدان التي طلبت عقد جلسة اليوم واضح تماما، فهي تحاول مرة أخرى استخدام مجلس الأمن لنسج روايات معادية لروسيا وكوريا الشمالية ونشر ادعاءات لا أساس لها من الصحة لصرف الانتباه عن أعمالها الهدامة التي تؤجج التصعيد في المنطقة. ولكن لن تتمكن واشنطن وحلفاؤها من إخفاء التهديدات الناشئة في شمال

شرق آسيا ومصادرها الحقيقية وراء الدعاية. ولا يخفى على أحد أن الولايات المتحدة منخرطة منذ فترة طويلة في عملية توسع عسكري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ساعية إلى تعزيز هيمنتها هناك وفرض عقلية التكتل على بلدان المنطقة. وفي نهاية المطاف، تؤدي الأشكال الهندسية الصغيرة الغرض ذاته مثل الشراكة الرباعية للتحقق النووي والشراكة بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، التي أُنشئت على غرار منظمة حلف شمال الأطلسي، والتحالف الثلاثي الجديد بين الولايات المتحدة واليابان وجمهورية كوريا. ونأسف لأن أصدقاءنا وشركاءنا القدامى في سول يفقدون استقلاليتهم بسرعة تحت ضغط واشنطن، مخاطرين بمصالحهم الوطنية التي تحركها جملة أمور منها الحقائق الجغرافية الموضوعية في المنطقة. وهذا مسار خطير جدا لن يعود بأي نفع على سول.

إن كل ما كان يجري في شمال شرق آسيا على مدى السنوات القليلة الماضية هو إسقاط مباشر لسياسة واشنطن المتمثلة في العسكرة الزاحفة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد دافعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن حقها في التنمية المستقلة وفقًا لنماذجها السياسية والاجتماعية والحضارية الخاصة بها، وليس وفقًا للأنماط التي يفرضها الغرب. وبذلك، أصبحت شوكة في حلق الولايات المتحدة يجب إزالتها بأي ثمن. وهذا هو السبب الحقيقي لتصاعد التوتر في شبه الجزيرة الكورية. ودأبت الولايات المتحدة، بحجة التهديد الكوري الشمالي، على تعزيز نشاطها العسكري في شمال شرق آسيا ونشر قدرات الضربات الاستراتيجية هناك ووضع سيناريوهات علنية لنزاع مسلح مفترض ينطوي على استخدام الأسلحة النووية. وبما أننا نجتمع اليوم لمناقشة بند جدول أعمال عدم انتشار الأسلحة النووية، أود أن أطرح على زملائي السؤال التالي: كيف تتسق سياسة واشنطن وسول الرامية إلى تحقيق التكامل النووي التقليدي تحت رعاية مجموعة ثنائية متخصصة مع التزاماتهما في مجال عدم الانتشار؟

وعلى خلفية مزاعم التصعيد من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أُجري عدد من المناورات مثل درع الحرية وحافة الحرية وغيرها. ومن غير الواضح من يُفترض أن تحرره هذه المناورات. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، وصلت مرة أخرى إلى ميناء بوسان مجموعة هجومية أمريكية تضم حاملة الطائرات يو إس إس ثيودور روزفلت والمدمرتين المجهزتين بنظام إيجيس يو إس إس هالسي ويو إس إس دانيال إينوي. ومن غير المقبول على الإطلاق ما أجرته الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا لمدة أربعة أيام من مناورات جوية باستخدام طائرات مقاتلة وطائرة دعم بالنيران أمريكية تتدرب على إطلاق الذخيرة الحية في سماء البحر الأصفر خلال زيارة الدولة التي قام بها الرئيس بوتين إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ما الذي كانا يحاولان إظهاره بهذه الخطوة؟ هل كانا مستعدين لزيادة التصعيد إلى درجة الغليان؟ فلنتخيل إجراء هذه المناورات بالقرب من مكان إجراء المفاوضات بين مثلا قادة الاتحاد الأوروبي أو بلدان حلف شمال الأطلسي. كيف يمكن أن يفسر أعضاؤهما هذه التحركات؟

ولا تقتصر محاولات خنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الحملات العسكرية. ولا تزال الجزاءات الغربية الانفرادية غير القانونية المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قائمة منذ سنوات عديدة، مما أدى إلى منع وصول إمدادات الغذاء والدواء وغيرهما من الضروريات إلى البلد وبالتالي تفاقم وضع الناس العاديين. ويُبرَّر كل ذلك بادعاءات تتسم بالنفاق بالحرص على حقوق الشعب الكوري الشمالي. وتثير الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن عددا متزايدا من التساؤلات. لقد دعونا مراراً وتكراراً إلى إجراء حوار هادف حول فعاليتها وتأثيرها على الحالة الإنسانية في البلد. وتوالت القرارات القاسية على مدى سنوات عديدة دون أن تسهم بأي شكل من الأشكال في الحوار السياسي، مما أفضى إلى إصابة هيكل الجزاءات بأكمله بالشلل. ومن الواضح أن الجزاءات لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تسهل تحقيق الأهداف المعلنة. إن عدم الاعتراف بذلك يعني إنكار الحقيقة.

واقترحنا مرة أخرى في أيار/مايو (انظر S/PV.9630) أن يبدأ زملاؤنا في المجلس حوارا جادا حول هذه المسألة وقدمنا مشروع القرار ذا الصلة (S/2024/383)، ولكننا قوبلنا مرة أخرى بالرفض. ولا ترى البلدان الغربية وأتباعها نظام الجزاءات الذي يفرضه مجلس الأمن وسيلةً لحل المشكلات المعقدة في مجال السلام والأمن الدوليين في

الإطار الذي حدده ميثاق الأمم المتحدة، بل سلاحا آخر يأملون في استخدامه لهزيمة خصم مزعج. فبدلاً من إجراء مناقشة بناءة، ما فتئت الوفود الغربية تعقد جلسات مفتوحة لمجلس الأمن واحدة تلو الأخرى لتشويه سمعة السلطات الكورية الشمالية. وفي ضوء ما سبق، تبدو صراحة أي دعوات من واشنطن للحوار مع بيونغ يانغ نوعا من النفاق ومثيرة للسخرية.

وبلغت الحالة في المنطقة مرحلة خطيرة بسبب التصرفات العنيدة والمتهورة التي تقوم بها الكتلة المناهضة لبيونغ يانغ. إن خصوم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مهووسون تماما بمخطط تدميري لبيونغ يانغ، وهم يبعثون رسائل واضحة مفادها أنه لا يمكن إيقافهم. وفي ظل هذه الظروف، فإن روسيا ملزمة بالرد على تصعيد الوضع على حدودنا الشرقية. وتشكل سياسة الردع الموسع التي ما فتئت الولايات المتحدة تطبقها في المنطقة تهديداً حقيقياً ليس فقط لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بل لبلدنا أيضاً. وقد أبرمت معاهدة الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 19 حزيران/يونيه حتى يتسنى لها أن تضطلع بدور في تحقيق الاستقرار في شمال شرق آسيا على خلفية تصعيد غير مسبوق للتوتر. ومن المفترض أن تسهم المعاهدة إسهاما إيجابيا في توازن القوى في المنطقة على أساس مبدأ عدم تجزئة الأمن وستقلل من خطر تكرار الحرب في شبه الجزيرة الكورية، بما في ذلك استخدام الأسلحة النووية، وستصبح جزءًا من بنية أمنية قوية في المنطقة.

ونشدد على أن المادة 4 من المعاهدة تنص على المساعدة العسكرية المتبادلة فقط في حالة وقوع هجوم مسلح ضد أحد الطرفين. ولا ينبغي لهذا الترتيب أن يثير شواغل أمن قومي لدى أي من الدول التي لا تخطط لشن عدوان عسكري على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن رد فعل الغرب المسعور – بل والهستيري – يشير إلى أن مثل تلك الخطط بالتحديد قد أحبطت بإبرام المعاهدة.

لذلك، لم يعد بوسع الغرب الآن سوى التكهن بمختلف جوانب تعاون روسيا مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والذي ظل يتم دائمًا بما يتفق تماما مع التزاماتنا الدولية. وتعاوننا مع بيونغ يانغ تعاون بنّاء ومشروع حصراً، والأهم من ذلك أنه لا يهدد أحدا، على عكس الأنشطة العدائية التي تقوم بها الولايات المتحدة وحلفاؤها. ويمكن لأولئك الذين حاول خصوم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إقناعهم بخلاف ذلك، أن يتأكدوا من صحة ما نقول بقراءة المعاهدة، المتاحة للجمهور. وهي تتوافق تمامًا مع ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية العرفية. وفي النهاية، فإن ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المادة 51 منه، هو نفسه بالنسبة للجميع.

إن التكهنات حول استخدام روسيا قذائف كورية شمالية في العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا غير مؤسسة. وما يسمى بتقرير التفتيش المزعوم (انظر S/2024/215) بشأن ذلك الاستخدام، الذي قدمه فريق الخبراء، مثال نموذجي لوثيقة مصنوعة حسب الطلب، جمعها هواة ارتكبوا العديد من الأخطاء الإجرائية والمنطقية وقد تفضل نظام كييف بتزويدهم بشظايا قذيفة مجهولة الهوية. ولم يكن من بين هؤلاء الخبراء أي متخصصين في مجال المقذوفات، ولم يتضمن تقريرهم أي تأكيد على صحة شظايا القذيفة. كما إن تركيبة الفريق تتضح بالكثير بنفس القدر. فمن بين الخبراء السبعة، سافر ثلاثة فقط إلى أوكرانيا، وهم ممثلو بريطانيا العظمى وجمهورية كوريا واليابان. وذلك أمر مريب في حد ذاته.

وقد حاول بعض أعضاء فريق الخبراء أن يصادقوا على تكهناتهم استناداً إلى معلومات من مصادر متحيزة، بما في ذلك سلطات الولايات المتحدة ووسائل الإعلام التي تسيطر عليها الولايات المتحدة، بما يتماشى مع نظرية "الاحتمال الكبير" التي يفضلها الغرب. والتقرير الذي أعده الخبراء الثلاثة ليس تقريرا لفريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، كما زُعم اليوم. وقد اختفى فريق الخبراء بجدارة في غياهب النسيان، إلى حيث ينتمي.

وبسبب طموحات قادة الدول الغربية العدوانية التي تنزع إلى الهيمنة، دمروا البنية الأمنية القائمة في أوروبا بالكامل. وبعد أن فقدوا أي بقايا من الحس السليم، يواصلون تأجيج نيران النزاع الأوكراني

ويدفعون أوروبا إلى حافة حرب كبيرة جديدة وينتهكون التزاماتهم العديدة في مجال تصدير الأسلحة.

ويبدو أن هذا لا يكفي بالنسبة للغرب، ويصر على إشعال نزاع ساخن في شمال شرق آسيا أيضًا. فلا يمكن تفسير تصرفاته الصدامية وخطابه المتشدد ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والبلدان التي تدعمها بأي طريقة أخرى. وقد أدت جهودها إلى إبقاء العملية الدبلوماسية في طريق مسدود لسنوات، وأصابت جميع مبادرات السلام البناءة بالشلل.

وبدلاً من نشر الخوف المرضي وإثارة التوترات العسكرية والادعاءات التي لا أساس لها من الصحة، نحث الولايات المتحدة وحلفاءها على العودة إلى مسار الدبلوماسية المهنية والمسؤولة والبراغماتية. أولا وقبل كل شيء، نحثهم على تنفيذ قرارات المجلس، التي تنص على حل المشاكل القائمة في شبه الجزيرة الكورية بالوسائل السياسية والدبلوماسية، من دون التهديد باستخدام القوة ومحاولات التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ويبدو أن الغرب قد نسي هذه المبادئ، ويركز على نظام الجزاءات. وعلاوة على ذلك، رفض بلا شروط القرار الإنساني بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي اقترحته الصين وروسيا.

وبوسع الجميع أن يرى المشاكل الخطيرة التي يواجهها مجلس الأمن في تنفيذ القرارات التي اتخذها، وخاصة تلك التي تنطوي على أي نوع من النهج البناء. واليوم يتهم زملاؤنا الغربيون روسيا بلا أساس بانتهاك تلك القرارات، مفضلين عدم ذكر سجلها الحافل الذي يوفر مادة لقراءة طويلة جداً بالفعل. ولنذكر اليوم مثالين فقط: مثال القرار 2202 (2015)، الذي يتضمن حزمة تدابير مينسك، التي خرب الغرب تنفيذها على نحو يثير السخرية واعترف بذلك لاحقًا على لسان أنجيلا ميركل وفرانسوا هولاند وبترو بوروشينكو، والمثال الثاني هو الخطاب الصادم الذي ألقاه أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والذي صرح بأن قرار المجلس بشأن غزة غير ملزم.

فهل ينبغي لهم أن يحاضروا الآخرين؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جمهورية كوريا.

أشكر وكيلة الأمين العام إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها والسيد جونا ليف، المدير التنفيذي لمنظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات، على إحاطته المفيدة والمقنعة.

تدين جمهورية كوريا إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية في 26 حزيران/يونيه بالتوقيت المحلي. وسواء نجحت عملية إطلاق القذائف التسيارية أم لا، فإن أي إطلاق للقذائف التسيارية يشكل انتهاكًا آخر لقرارات مجلس الأمن المتعددة. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التوقف فوراً عن أي أعمال استفزازية أخرى، بما في ذلك إطلاق القذائف والعمل غير المتحضر المتمثل في إرسال مئات البالونات المملوءة بالنفايات البشرية والقمامة.

لقد استمعنا للتو إلى عرض حيوي من مقدم الإحاطة ممثل المجتمع المدني يشهد بوضوح على التعاون العسكري بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتحاد الروسي. ولا يمكن أن يكون التفسير أكثر وضوحاً. فقد زار الخبير شخصيًا الموقع وحلل كل جزء من بقايا القذائف التسيارية، بدءًا بأبعاد وتخطيطات القذيفة إلى وجود علامات الأبجدية الكورية والرقم 102 المميز، الذي يشير إلى عام 2023 في تقويم جوتشه الذي تتفرد به كوريا الشمالية، والذي يحسب السنوات منذ ميلاد مؤسس كوريا الشمالية، كيم إيل سونغ. وقد تم التوصل إلى أن الصاروخ صُنع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويتوافق ذلك التقييم مع الاستنتاج الذي توصل إليه فريق الخبراء بعد زيارته لأوكرانيا في أبريل/نيسان. كما خلصوا إلى أن الحطام الذي تم انتشاله من القذيفة التي سقطت في خاركيف في 2 كانون الثاني/يناير من هذا العام هو من قذيفة من سلسلة قذائف Hwasong-11 من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ونشير إلى أن مقدم الإحاطة ذكر أيضًا أنه تم الاستيلاء على أسلحة إضافية من كوريا الشمالية على الخطوط الأمامية. ويؤكد ذلك العديد من التقارير الاستخبارية التي تفيد بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية زودت روسيا بكمية هائلة من الذخائر.

وقدرت وزارة الدفاع الوطني لجمهورية كوريا أنه منذ لقاء القمة بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي تم في أيلول/سبتمبر الماضي، شحنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما لا يقل عن 000 10 حاوية إلى روسيا، التي يمكن أن تحتوي على ما يصل إلى 5 ملايين دانة مدفعية. كما اكتشفت سلطات جمهورية كوريا أن قذائف مدفعية من عيار 122 ملم مصنوعة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كانت ضمن الأسلحة التي استخدمتها روسيا ضد أوكرانيا. وهذه كلها انتهاكات واضحة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تم اتخاذها بالإجماع في هذه القاعة.

وبالنظر إلى الأدلة المذكورة أعلاه، أتساءل عن مدى الحاجة إلى مزيد من الأدلة للتحقق من أن الذخائر أتت من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. قد يحاول المرء إخفاء الحقيقة بالكذب والاستخفاف أو حتى الهروب منها. ولكن لا يمكن للمرء أن يغطي الشمس بغربال، كما يقول المثل. ومن المؤسف أن كل هذه التحقيقات والتقارير كان من الممكن أن تكون جزءاً من أنشطة فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) الذي لم يعد له وجود الآن لأسباب نعرفها جميعاً جيداً.

وفي هذا الصدد، ترحب جمهورية كوريا بجلسة الإحاطة التي عُقدت اليوم، حيث أن هذه هي أول جلسة علنية لمجلس الأمن تسلط الضوء بشكل فاعل على انتهاك صارخ لنظام الجزاءات – أي صفقات الأسلحة بين موسكو وبيونغ يانغ – منذ أن توقف الفريق عن العمل.

وعلى الرغم من الحلّ المؤسف لفريق الخبراء، يجب أن يبقي المجلس مسألة انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للجزاءات أو التهرب منها قيد نظره. تقدم جلسة الإحاطة هذه طريقاً بديلة لتقديم معلومات قيمة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الوقت المناسب وبشكل منتظم. وجلسة اليوم ليست إلا البداية.

هناك قائمة طويلة، من عمليات النقل غير المشروعة للبترول والفحم من سفينة إلى أخرى إلى الانتهاكات المتكررة للحظر القطاعي والسلع الكمالية، والأنشطة السيبرانية غير المشروعة، والعمال الكوريين الشماليين وراء البحار والمزيد من صفقات الأسلحة. ونتوقع أن تكون لدينا سلسلة من جلسات الإحاطة بشأن بند تلو الآخر، وندعو جميع أعضاء المجلس إلى التعاون في هذا الصدد.

ويساور جمهورية كوريا قلق بالغ من أن الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أشارا صراحة، على الرغم من التحذيرات المتكررة من المجتمع الدولي، إلى التعاون العسكري من خلال معاهدة الشراكة الاستراتيجية الشاملة، مما يعني ضمناً استعادة التحالف العسكري بين البلدين. وتدرج المادة 10 من تلك المعاهدة الجديدة عدة مجالات للتبادل والتعاون بين البلدين. حتى أن الرئيس بوتين ذكر في مؤتمر صحفي عقده في 19 حزيران/يونيه في بيونغ يانغ ما يلي:

”إن الاتحاد الروسي لا يستبعد تطوير التعاون العسكري والتقني مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بموجب الوثيقة الموقعة اليوم“.

ومن شأن مثل هذه الأنشطة أن تنتهك بشكل مباشر عدة قرارات لمجلس الأمن، وتزيد من تهديد السلام والأمن الدوليين، وتقوض نظام عدم الانتشار العالمي. قبل شباط/فبراير 2022، كان من الصعب تخيل أن الحرب في أوكرانيا ستشكل مثل هذا التهديد المباشر لأمن شبه الجزيرة الكورية. ولكننا نواجه الآن واقعاً جديداً. كل هذه التطورات يمكن أن تُحدث تحولاً في المشهد الأمني العالمي، والآثار المحتملة على المدى الطويل غير مؤكدة بشكل خطير.

وأود مرة أخرى أن أشدد على أن أي عمل مباشر أو غير مباشر يساعد على تعزيز القدرات العسكرية لكوريا الشمالية يشكل انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تم اتخاذها جميعا بالإجماع في هذه القاعة.

وسترد جمهورية كوريا بحزم على أي أعمال تهدد أمننا من خلال العمل مع المجتمع الدولي، بما في ذلك حلفاؤنا والدول الصديقة. وستكون استجابتنا حكيمة ومدروسة، وأي تغيير في سياستنا يعتمد على ما ستفعله روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسنحافظ

على الحوار والتواصل مع الدول الرئيسية في المنطقة. وسنظل ملتزمين بهدف نزع السلاح النووي الكامل لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والسلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى. ولكنني أريد أن أرد بإيجاز على بعض النقاط التي أثارها ممثلا الصين والاتحاد الروسي.

أولاً وقبل كل شيء، فيما يتعلق بملاحظات الممثل الصيني، إذا كانت الصين بالفعل قلقة للغاية بشأن الوضع الأمني في شبه الجزيرة الكورية، فإنها تحتاج إلى استخدام نفوذها مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لثنيها عن تقويض الأمن الإقليمي والعالمي. كما ينبغي لها أن تستخدم نفوذها الذي تتمتع به مع روسيا، من خلال شراكتها الجديدة التي لا حدود لها، لإقناع شريكتها بإنهاء هذا التعاون العسكري المتزايد الخطورة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وروسيا.

وبالنسبة لتعليقات الاتحاد الروسي، فإن تصريحات روسيا وخطابها التهديدي ليس بالأمر الجديد في القاعة. كما أن تهديداتها ضد الدول ليست جديدة. يجب على روسيا أن تفهم أن تعاونها العسكري المتزايد مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمر خطير ولن يؤدي إلا إلى زيادة عزلتها.

وأريد أن أشير إلى نقطة أخيرة فيما يتعلق بمقولة نسمعها في المجلس في كثير من الأحيان حول رغبة بعض الدول في المجلس في تشويه صورة روسيا. لا أحد في المجلس يحاول شيطنة روسيا. إن روسيا، من خلال خطابها التهديدي والمنفلت، هي التي تقوم بشيطنة البلد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أرد بإيجاز على البيان الذي أدلى به للتو ممثل الولايات المتحدة. كما ذكرتُ في بياني السابق، لطالما اتبعت الصين نهجا حكيما ومسؤولا تجاه قضية شبه الجزيرة الكورية. إن دور الصين وجهودها في هذا الصدد واضحة للمجتمع الدولي. وستتخذ الصين قراراتها بنفسها بشأن سياستها وموقفها فيما يتعلق بقضية شبه الجزيرة الكورية ولا تحتاج إلى الولايات المتحدة لتخبرنا بما يجب أن نفعله.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد أخذت الكلمة لكي أقول وحسب إنني لن أضيع وقتي ولا وقت مجلس الأمن الثمين للرد على الملاحظات التي أدلى بها زميلي ممثل الولايات المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى، لكنني سأتوخى الإيجاز الشديد.

كما قلت من قبل في المجلس، فإن وفد بلدي سيواصل التنديد بالصين وبأي دولة أخرى تنتهك بالفعل قرارات مجلس الأمن، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأوكرانيا.

وكما قلت، فإن هذا النوع من التعاون، لا سيما بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وروسيا، يشكل تهديدا متزايدا للسلام والأمن الدوليين. وعلى الدول ذات النفوذ أن تستخدم ذلك النفوذ، لأن ما يجري بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وروسيا يثير قلقاً كبيراً، لا للمجلس وحسب بل للدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة.

لذلك أناشد زميلي الصيني أن يتفهم أن الوضع في شبه الجزيرة الكورية إذا استمر سائراً بالفعل على مساره الحالي، فسيتعين على الولايات المتحدة وحلفائها اتخاذ خطوات للدفاع عن أمنهم. لذلك أناشد زميلي الصيني مرة أخرى أن تستخدم الصين نفوذها. فهي تملك قدرا كبيرا منه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أولاً، فيما يتعلق بمسألة شبه الجزيرة الكورية، أود أن أؤكد مرة أخرى أن الصين ما فتئت تعزز الحوار وتبذل جهودا إيجابية للحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، ولكن جهود الصين تتطلب أيضا تعاون جميع الأطراف المعنية، ولا سيما الولايات المتحدة. علاوة على ذلك، أود أيضاً أن أقترح على زميلي الأمريكي أن تغير الولايات المتحدة عادتها القديمة في إلقاء اللوم على الآخرين بدلاً من النظر في دورها. هذه ممارسة غير بناءة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد سونغ كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): بناء على الطلب الذي تقدمت به الولايات المتحدة وأتباعها الذين يتصرفون كقطاع طرق، عقد مجلس الأمن جلسة غير قانونية تتعارض تماما مع الروح الأساسية لميثاق الأمم المتحدة الذي يسعى إلى تعزيز إنماء العلاقات الودية والتعاون بين البلدان.

ولطالما تسببت تلك البلدان التي دعت إلى عقد هذه الجلسة، بما فيها الولايات المتحدة التي تمثل أكبر مصدّر للأسلحة في العالم، بصورة رئيسية في حالات الإخلال بالسلام وهو ما يستوجب انتقاد المجتمع الدولي لأنها تسببت في عدم الاستقرار الاجتماعي وإراقة الدماء على نحو مأساوي من خلال إرسال شحنات كبيرة من الأسلحة إلى مختلف أنحاء العالم.

في 23 حزيران/يونيه، ضربت منظومات الصواريخ التكتيكية العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للسلطات الأوكرانية أراضي سيفاستوبول الروسية، مما تسبب في مقتل أكثر من 150 مدنيًا بريئًا، من بينهم طفلان. وهذا يُظهر أن البلدان التي ينبغي أن تُحاسب وتُدان في مجلس الأمن ليست سوى الولايات المتحدة وأتباعها الذين زودوا أوكرانيا بأسلحة الدمار الشامل.

وتدين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الولايات المتحدة بأشد العبارات لتسليمها القنابل العنقودية وغيرها من الأسلحة الفتاكة اللاإنسانية المحظورة بموجب القانون الدولي لسلطات النازيين الجدد العميلة في أوكرانيا وحلفائها. ونستذكر أيضا ما تقوم به سلطات كييف الأوكرانية من أعمال إرهابية وحشية.

ومنذ اندلاع الأزمة الأوكرانية، زادت الولايات المتحدة من مساعداتها العسكرية المقدمة إلى سلطات كييف، بما في ذلك راجمات الصواريخ والدبابات القتالية الرئيسية وقنابل اليورانيوم المنضب، بما تصل قيمته إلى 100 بليون دولار. وفي الآونة الأخيرة، أعطت رخصة للنازيين الجدد في أوكرانيا لضرب أي جزء من الأراضي الروسية باستخدام أسلحة الولايات المتحدة، مما يدفع أوروبا بأكملها إلى مرحلة خطيرة من النزاع المسلح الشامل وحرب عالمية جديدة.

ويعرف العالم بالفعل أن عملية الإبادة الجماعية الدموية التي قامت بها إسرائيل وأزهقت بلا رحمة أرواح 000 37 شخص بريء في قطاع غزة كانت مدعومة بالقنابل الخارقة للتحصينات وغيرها من الأسلحة الأمريكية الصنع. ومع ذلك، دعت الولايات المتحدة إلى عقد جلسة لمجلس الأمن لتتحدث عن قيام أحدهم بعمليات نقل مزعومة للأسلحة. إنه بالفعل تصرف في غاية الوقاحة، أن يبادر الطرف المذنب إلى رفع الدعوى، واستهزاء بميثاق الأمم المتحدة وإهانة له.

وتدعي البلدان الموالية لأمريكا أن ما تقوم به يكتسي شرعية ويسهم في تحقيق السلام والأمن. ولكن عندما يتعلق الأمر بالدول ذات السيادة التي تعارض الولايات المتحدة، فحتى ممارسة تلك الدول لحقوقها المشروعة تعتبر غير قانونية وتشكل تهديدًا للسلام والأمن. وتشكل هذه الحجة الواهية مثالا نموذجيا على ازدواجية المعايير التي لا ينبغي التغاضي عنها أبدًا.

إن الولايات المتحدة وحلفاءها متعطشون للهيمنة وعازمون على انتهاج سياسة خارجية لتشكيل كتل وتعزيز التحالفات العدوانية، مما يلقي بظلال الحرب على جميع أنحاء العالم. وما ينبغي مناقشته اليوم في مجلس الأمن باعتباره مسألة ملحة هو حالات الإخلال هذه

بالسلام من جانب الولايات المتحدة وحلفائها. لقد أوجدت الولايات المتحدة الأزمة الأوكرانية بسياسة الناتو المتهورة تجاه الشرق. وشكلت تكتلات عسكرية وسياسية ذات طابع حصري وصدامي مثل الشراكة بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والحوار الأمني الرباعي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهي تسارع لإنشاء تحالف عسكري ثلاثي مع اليابان وجمهورية كوريا في محاولة يائسة لتشكيل نسخة آسيوية من منظمة حلف شمال الأطلسي.

وعلى وجه الخصوص، أنشأت الولايات المتحدة وجمهورية كوريا بالفعل الفريق الاستشاري النووي الذي تتمثل مهمته في التخطيط لهجوم نووي ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتشغيله وتنفيذه بصورة مشتركة. وقد انتهيا مؤخراً من وضع المبادئ التوجيهية المشتركة للحرب النووية ويخططان لإجراء مناورة نووية فعلية على هذا الأساس في آب/أغسطس.

وفي السنوات الأخيرة، قررت الولايات المتحدة أن تبيع لليابان 400 قذيفة انسيابية من من طراز توماهوك التي تُستخدم في الهجمات بعيدة المدى وأن تسلم لجمهورية كوريا 25 طائرة من المقاتلات الشبح طراز إف–35 و 36 قذيفة بحر – جو مضادة للقذائف من طراز SM-6، وغيرها من المعدات العسكرية المتطورة التي تساوي قيمتها مبلغاً فلكياً. إن الولايات المتحدة ترتكب جريمة بتزويدها لليابان وجمهورية كوريا بالأسلحة لأنها تصدّر بذلك المواجهة والحرب من أجل تأجيج التوترات العسكرية في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا، مع الحفاظ على مركزها المهيمن على حساب تدمير السلام والاستقرار في العالم.

وتظهر الأصول النووية الاستراتيجية للولايات المتحدة على نحو متكرر في شبه الجزيرة الكورية والمناطق المجاورة لها بحجة توفير الردع الموسع. وفي هذه اللحظة بالذات، تجري الولايات المتحدة واليابان وجمهورية كوريا بشكل محموم مناورات عسكرية ثلاثية مشتركة تحت اسم "درع الحرية" حول شبه الجزيرة الكورية بمشاركة حاملة الطائرات النووية يو إس إس ثيودور روزفلت.

وكما يتضح من هذه الجلسة، يخفي رد الفعل الهستيري للولايات المتحدة وأتباعها حيلة خبيثة تتمثل في إخفاء جريمتهم المتمثلة في تقويض السلام والأمن العالميين ونزع الشرعية عن العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وروسيا ومنع تطورها لأنها تعرقل إقامة نظام الهيمنة.

ولجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الحق المشروع في تعزيز علاقات حسن الجوار مع الدول المستقلة ذات السيادة، بما في ذلك الاتحاد الروسي، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المتعلقة بتطوير العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب. وخلافا للتحالف العدواني والحصري للولايات المتحدة والقوى التابعة لها الذي يدمر التوازن الاستراتيجي والأمن في المنطقة ويدعو إلى الحرب، فإن العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وروسيا تكتسي طابعا دفاعيا وسلميا بالكامل لأنها لا تستهدف طرفا ثالثا وإنما تعزز تقدم شعبي البلدين ورفاههما. ولذلك، لا يوجد أي سبب على الإطلاق يدعو أي طرف للقلق بشأن تطور علاقاتهما الثنائية، إلا إذا كان لدى هذا الطرف نوايا لشن غزو عسكري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتحاد الروسي.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ملتزمة بالوفاء بواجبها في تسريع عملية بناء عالم جديد خالٍ من السيطرة والإخضاع والهيمنة والاستعلاء وفي الدفاع بشكل موثوق عن السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة. وسنواصل أيضا تعزيز العلاقات الودية والتعاونية وتطويرها مع الدول المستقلة ذات السيادة، بما في ذلك الاتحاد الروسي.

وينبغي ألا يتسامح المجتمع الدولي أبدا مع استعلاء وتعسف الولايات المتحدة وأتباعها الذين يسعون إلى عرقلة ممارسة الدول ذات السيادة لحقوقها المشروعة وتطوير العلاقات الودية وإلى فرض نظام هيمنة أحادي الجانب. وبدلاً من ذلك، عليه أن يضاعف جهوده الحثيثة لتحقيق عدالة دولية حقيقية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد لامبرينيديس.

السيد لامبرينيديس (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام وهي مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وجورجيا وكذلك أندورا وموناكو وسان مارينو.

أولاً، أود أن أبدأ بالإعراب عن إدانتنا لإطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية في وقت سابق من هذا الأسبوع.

وبالانتقال إلى جلسة اليوم، أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين على مداخلتيهما اللتين كانتا مفيدتين وغنيتين بالمعلومات.

ويشكل اجتماع اليوم فرصة مناسبة لمناقشة سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير القانوني والمزعزع للاستقرار كما يتضح من خلال سعيها المستمر إلى تنفيذ برامجها النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية، وتعميق تعاونها العسكري مع روسيا، ولا سيما عمليات نقل الأسلحة لاستخدامها في الحرب العدوانية غير المبررة وبدون سابق استفزاز التي تشنها روسيا على أوكرانيا – وهي حرب تشكل في حد ذاتها انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. إن عمليات نقل الأسلحة هذه تنتهك بشكل علني قرارات مجلس الأمن وتهدد السلام والأمن في أوروبا وفي شبه الجزيرة الكورية أيضًا. وتبرز قمة 19 حزيران/يونيه في بيونغ يانغ، والتي أبرمت فيها روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اتفاقًا يهدف إلى تعميق التعاون، بما في ذلك في المجال العسكري؛ هذه الضرورة الملحة. ونلاحظ أن الرئيس بوتين قال إن روسيا لن تستبعد تطوير التعاون العسكري التقني مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذا يشير إلى أن الطرفين يميلان إلى المزيد من الانتهاكات لقرارات مجلس الأمن.

تدوس روسيا على ميثاق الأمم المتحدة، بينما تتظاهر، كما حدث مؤخراً في اجتماع وزراء خارجية البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا (بريكس)، بأن الميثاق يجب أن يكون في صميم العلاقات الدولية – وهو نهج انتقائي وغير صادق بشكل واضح في العلاقات الدولية، وينطق بالنفاق. ويشدد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على أن عمليات نقل الأسلحة والمعدات ذات الصلة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل انتهاكا واضحا لقرارات مجلس الأمن المتعددة التي تحظر بشكل قاطع أي صادرات أو واردات أسلحة تشمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد أكدت عدة كيانات مستقلة بما لا يدع مجالاً للشك أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد زودت روسيا بقذائف تسيارية استخدمتها الأخيرة ضد أوكرانيا في عدة مناسبات. وتضاف هذه الهجمات المتعمدة، بما في ذلك ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، إلى الأدلة المتزايدة على ارتكاب جرائم حرب، كما ذكرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا.

إن عمليات نقل الأسلحة هذه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وروسيا تدعم الحرب العدوانية الروسية وتزيد من معاناة الشعب الأوكراني وتقوض بشكل أساسي النظام العالمي لعدم الانتشار. وهي تظهر أن روسيا مستمرة في الاستعداد لإطالة أمد حربها غير القانونية، وتظهر بوضوح أن تصريحات روسيا حول وقف إطلاق النار في أوكرانيا والمفاوضات غير صادقة. إننا نكرر دعوتنا القوية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وروسيا إلى الالتزام بجميع قرارات مجلس الأمن والوقف الفوري لجميع الأنشطة التي تنتهكها. وينبغي محاسبة روسيا على هذه الانتهاكات التي تقوض عمل مجلس الأمن وتعددية الأطراف كوسيلة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وفي الآونة الأخيرة، استخدمت روسيا حق النقض ضد تمديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) (انظر S/PV.9591). وأدان الاتحاد الأوروبي بشدة هذا التصرف غير المسؤول باعتباره محاولة واضحة لإخفاء عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وروسيا. لا يزال نظام جزاءات الأمم المتحدة نفسه قائمًا، وكذلك لجنة القرار 1718 المسؤولة عن تنفيذه. ويبقى هذا الأمر أكثر أهمية من أي وقت مضى. إن الهدف من الجزاءات هو كبح جماح البرامج النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية غير المشروعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتي لا تزال مستمرة في انتهاك مباشر للعديد من قرارات مجلس

الأمن. وتعمل الجزاءات أيضاً كأداة مهمة لتحفيز جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على قبول عروض الحوار التي تطرحها الأطراف الرئيسية بهدف إيجاد حل دبلوماسي يفضي إلى السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي القيام بدوره في العمل من أجل تحقيق هذه النتيجة بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي، ونحث الجميع على أن يحذو حذوه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ألاحظ استمرار شغل مبعوث الدكتاتور لمقعد الاتحاد السوفياتي.

أود أن أبدأ بشكر وكيلة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها. كما أعرب عن تقديري للسيد جونا ليف، المدير التنفيذي لمنظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات، لعرضه استنتاجات المنظمة فيما يتعلق ببقايا القذائف التسيارية التي عثر عليها في أوكرانيا.

إن أقرب شيء اليوم إلى الأوكرانيين من ممثل كوريا الشمالية الجالس بجانبي هو قذائف كوريا الشمالية التي تقتل الأوكرانيين. منذ نهاية عام 2023، يستخدم الاتحاد الروسي قذائف تسيارية مصدرها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومشتراة من بيونغ يانغ في حربه العدوانية الشاملة ضد أوكرانيا. ومن بين قذائف جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التي استخدمتها موسكو ضد بلدي، تم العثور على ما لا يقل عن 21 قذيفة وفحصها من قبل السلطات الأوكرانية.

غير أنني أود اليوم التركيز على حالة واحدة بعينها. كما ذكر سابقًا، تعرضت مدينة خاركيف في أوكرانيا يوم 2 كانون الثاني/يناير، للقصف بعدة قذائف. وأكدت عملية الفحص التي أجرتها السلطات الأوكرانية لبقايا إحدى القذائف أن القذيفة منشؤها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي هذا الصدد، أتاحت أوكرانيا أيضًا لمنظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات التي تعمل في أوكرانيا منذ عام 2018، الفرصة لتوثيق حطام القذيفة التسيارية التي ضربت خاركيف في 2 كانون الثاني/يناير. وكما صرح اليوم المدير التنفيذي لمنظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات، فقد خلصت المنظمة إلى أن بقايا القذيفة التسيارية التي أطلقت على خاركيف منشؤها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن نقل القذائف التسيارية، إلى جانب أي أسلحة أخرى أو أعتدة ذات صلة، من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى روسيا ينتهك بشكل صارخ قرارات مجلس الأمن المتعددة. وما فتئت أوكرانيا تبلغ مجلس الأمن بانتهاكات حظر الأسلحة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وروسيا منذ ستة أشهر على الأقل. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى أنه استجابة للطلب ذي الصلة الذي قدمه فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، في كانون الثاني/يناير، قدمت أوكرانيا إلى الفريق معلومات مستندة إلى أدلة في هذا الشأن. وأكد فريق الخبراء في تقريره النهائي (انظر S/2024/215) تلقي المعلومات ذات الصلة التي كان يدرسها من أوكرانيا. لقد أنهت روسيا ولاية فريق الخبراء (انظر S/PV.9591)، مما حرم الدول الأعضاء من التقييمات والتحليلات والتوصيات الموضوعية والمستقلة والمستندة إلى الحقائق فيما يتعلق بتنفيذ جزاءات الأمم المتحدة المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وكما ذكر بعض أعضاء المجلس للتو، قام فريق الخبراء بزيارة بلدي في الفترة من 17 إلى 19 نيسان/أبريل، بدعوة من أوكرانيا، لفحص حطام قذيفة عثر عليها في خاركيف. وكما ذكر أيضا بعض أعضاء المجلس ووسائل الإعلام، خلص الفريق إلى أن الحطام الذي تم استخراجه من قذيفة سقطت في خاركيف يعود إلى قذيفة منشؤها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من طراز هواسونغ-11. كما تم التأكيد على أنه لم يتم العثور على أي دليل على أن القذيفة تم تصنيعها في روسيا. وأخيرا، خلص الفريق إلى أن القذيفة تشكل انتهاكا من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للفقرة 8 (ب) من القرار 1718 (2006)، التي تحظر على بيونغ يانغ تصدير هذه الأصناف.

ويساورنا القلق من احتمال حدوث مزيد من التطورات الخطيرة في أعقاب توقيع قادة روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الأسبوع

الماضي على ما يسمى بمعاهدة الشراكة الاستراتيجية الشاملة. وإذ أن هذا الاتفاق يمهد الطريق فعلياً لمزيد من تعميق التعاون العسكري بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن تأثيره على الوضع الأمني في منطقتنا وفي شبه الجزيرة الكورية قد يكون ضاراً. وتسلط أوكرانيا الضوء على أهمية مواصلة رصد لجنة القرار 1718 للتقارير المتعلقة باستخدام روسيا للقذائف والأسلحة التقليدية التي تعود لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كما نحث جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك جميع أعضاء مجلس الأمن، على الانضمام إلينا في إدانة الانتهاكات الصارخة لقرارات مجلس الأمن من قبل روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والاستفادة من آليات الأمم المتحدة القائمة لمنع انتشار أسلحة بيونغ يانغ وذخائرها، وبالتالي زيادة التهديدات الأمنية لأوروبا وآسيا.

رفعت الجلسة الساعة 12/20.